



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



محاضرات في مقياس تاريخ النظم القانونية لطلبة سنة أولى حقوق

السداسي الأول 2024/2023

من إعداد الدكتورة: أحلام بوكربوعة

السنة الجامعية:

2024/2023

## مقدمة:

يميل الإنسان بطبعه الى الاجتماع لغرض تحصيل ضروريات حياته، مما يدفعه للدخول في علاقات اجتماعية مختلفة، إلا أن أنانيته وحب لذاته تدفعانه للصراع مع غيره في سبيل تلبية احتياجاته. وهذا السبب كاف لوجود القانون أكثر من قيمته لتنظيم هذه المصالح فهو حاجة فطرية لتنظيم العلاقات داخل المجتمع مع خضوع القانون لقاعدة التطور والتغيير تكيفا مع أوضاع المجتمع. إن دراسة القواعد القانونية في مجتمع ما تستوجب تحديد الفترة الزمنية التي وجدت فيها هذه القواعد. وازافة الى دراسة القانون الحاضر أو الحالي نجدها تمتد إلى ماضيه وتسير إلى مستقبله وهو ما يسمى بنطاق القانون.

ويشتمل نطاق القانون على ثلاث أنواع من الدراسة من دراسة القانون الوضعي الذي يتهم بدراسة وتحليل القواعد الحالية المطبقة في الحاضر. ودراسة تاريخ القانون الذي يدرس النظم القانونية والمصادر التي استقيت منها هذه النظم حتى وصلت إلى شكلها الحاضر. وكذا علم التشريع أو السياسة الشرعية التي تدرس مستقبل القانون وكيفية تحسينه من الناحية الفلسفية في الدراسة القانونية. اضافة للقوانين متصلة ببعضها البعض، حيث يتصل ماضيها بحاضرها الذي يشير مستقبلها.

كما يؤكد الباحثون في الدراسات القانونية أن مصطلح تاريخ النظم القانونية أشمل من مصطلح تاريخ القانون لأن تاريخ النظم يتعرض بالدراسة والتحليل الى القاعدة القانونية التي عرفتها الحضارات البشرية وعلاقتها مع النظم الاقتصادية والاجتماعية، وكذا التأثير بهذه العوامل عبر مراحل التاريخ المختلفة. على عكس تاريخ القانون فهي تهتم فقط بالشكل الخارجي للقاعدة القانونية بتفاصيلها الفنية والتقنية دون ربط هذه التفاصيل بالإطار الحضاري الذي نشأت فيه. مما يجعلها دراسة عرضية لا تجمع كل الحقيقة.

وعليه سيتم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور:

**المحور الأول: المفهوم والأهداف.**

**المحور الثاني: النظم القانونية في الحضارات القديمة.**

**المحور الثالث: النظم القانونية في الحضارة الإسلامية.**

**المحور الرابع: تاريخ القانون الجزائري**

## المحاضرة الأولى

المبحث الأول- مدخل لدراسة تاريخ النظم القانونية

المطلب الأول- تعريف ومراحل نشأة النظم القانونية

يعتبر التاريخ ذاكرة الأمم والمرآة التي تعكس حضارتها وأمجادها في مختلف المجالات، وهو مجموعة من النظم التي سارت على نهجها المجموعات البشرية عبر العصور، فالأمة التي لا تعتني بتاريخها مآلها النسيان والاندثار والزوال.

الفرع الأول- تعريف النظم القانونية

الإنسان كائن اجتماعي بطبعه حيث لا يمكن أن يستغني عن خدمات الآخرين، وكائن أناني بطبعه، لأنه يتمتع بغرائز تجعله يفضل نفسه على الآخرين، كغريزة حب البقاء وحب التملك، وغريزة العدوانية.

ومن أجل التوفيق بين غرائزه وجد القانون الذي هو عبارة عن ميزان حيادي يهدف إلى إيجاد توازن عادل بين الناس، ومنه فالقانون عبارة عن مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الأشخاص في المجتمع وتحدد العلاقات بين بعضهم البعض من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وترتب جزاءات على من يخالفها.

أما النظم القانونية عبارة عن مجموع القواعد التي تنظم علاقة معينة من العلاقات، سواء تنتمي إلى القسم الخاص كنظام الملكية، أو تنتمي إلى القسم العام كنظام الحكم.

الفرع الثاني- مراحل نشأة النظم القانونية

قسمها الباحثون إلى 4 مراحل وهي:

### أولاً- مرحلة القوة أو الانتقام الفردي

يرى أنصار هذه النظرية أن الإنسان بدأ حياته متوحشا، ثم همجيا، فكان الأمر متروكا للقوة المجردة من أي إحساس خلقي، أي أن القوة هي التي تنشأ الحق وتحميه، إذ لا مجال للحديث عن قانون إلا إذا وجد هناك شخص قوي يضع قواعده الواجبة الاحترام.

لكن القول بأن الإنسان بدأ حياته همجيا يتنافى مع الحقيقة التاريخية، لأن الإنسان بالدليل العقلي بدأ حياته إنسانا، وكان رجلا وامرأة، تزوجا وتكاثرا.

### ثانيا- مرحلة التقاليد الدينية

حسب أنصار هذه النظرية أن الدين هو الذي نزل من عند الله وكذلك المعتقدات الأخرى التي تنسب لقوة الطبيعة والأرواح أو بعض الحكماء والأبطال، حيث أن هذه المعتقدات الطينية هي بمثابة قواعد قانونية تنظم العلاقات، لكن الدين أوسع نطاقا من القانون إذ يتناول تنظيم سلوك الإنسان مع ربه ومع نفسه ومع غيره من الناس، وينظر إلى النوايا ويتضمن جزاءا أخرويا إلى جانب الجزاءات الدنيوية، في حين أن القانون من وضع البشر.

### ثالثا- مرحلة التقاليد العرفية

مع تطور المجتمع في مختلف النواحي، ظهر العرف حيث أصبح الناس يطبقون ما تعارفوا عليه واستقر بينهم لمدة من الزمن حتى اكتسب صفة الإلزام وأصبح بمثابة قانون يطبق على الجميع.

### رابعا- مرحلة تدوين القوانين

تعتبر هذه المرحلة ظاهرة عامة لدى الشعوب القديمة التي وصلت إلى درجة معينة من الحضارة مكنتها من اكتشاف الكتابة وتدوين التقاليد العرفية، حيث أدى ذلك إلى انتشارها وتطورها وحفظها من الضياع عبر التاريخ، كما أن التدوين جعل التاريخ معروف بين الناس بعد أن كان سرا يحتفظ به رجال الدين.

### المطلب الثاني- عوامل نشأة النظم القانونية

تأثرت نشأة النظم القانونية بأوضاع المجتمعات القديمة التي كانت تحدد نمط السلوك الإجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي لتلك المجتمعات، ويمكن حصر هذه العوامل في الآتي.

#### الفرع الأول- العامل العقائدي

تعددت المعبودات، حيث عبد الإنسان الأول الشمس والقمر والنجوم والنبات والحيوان والنار، وكانت هذه المعبودات كثيرة عرفت بأسماء مختلفة، وشيدت لها المعابد وعين لها كهان وسنت لها قوانين لحماية امتيازاتها.

فالدين إذا مصدر للقواعد السلوكية في الحياة الفردية والاجتماعية، فالدين طقوس وفرائض وشرائع ونظم في المجتمع، عيث حدد في وقت أو زمن معين شكل الحكم وسياسة المجتمعات.

#### الفرع الثاني- العامل الاقتصادي

قسم علماء الاقتصاد المجتمع القديم إلى 3 مراحل وهي :

مرحلة الصيد والرعي حيث لجأ إلى صيد الأسماك والحيوانات وابتداع وسائل جديدة سواء من الأحجار أو من فروع الأشجار، ثم مرحلة المجتمع الزراعي حيث حدث تطور اقتصادي هام خاصة في مصر وبلاد الرافدين الذي كان له أثر على الجانب القانوني.

## الفرع الثالث - العامل الإجتماعي

القاعدة القانونية تتأثر بالمجتمع الذي تطبق فيه كالأسرة، القبيلة، القرية والمدينة، أي أن القاعدة القانونية تستمد وجودها وأساسها من عادات وتقاليد المجتمع، فكل مجتمع لديه قانون خاص يتميز به عن غيره.

### المطلب الثالث - أهمية دراسة تاريخ النظم القانونية

لم تبرز هذه الأهمية إلا بعد مطلع القرن العشرين خاصة عندما عقد مؤتمر دولي بباريس أكد فيه الباحثون على مدى أهمية هذه الدراسة التي تظهر في عدة جوانب منها:

- مساعدة الباحث على الإحاطة بمختلف المجتمعات والحضارات في كل الأزمنة ومقارنتها فيما بينها، مما يسمح له بتوسع ثقافته وكذا الإطلاع على العديد من الجوانب.
- تساعد على فهم واستيعاب التشريعات والنظم الحالية باعتبارها مستقاة من نظم سابقة.
- تساعد على معرفة تطور النظم القانونية وأسباب هذا التطور.
- تعتبر بمثابة حقل التجارب لتحديد الأسلوب الذي سينتهجه المشرع بغية تحسين القواعد والنظم القانونية وتطويرها.
- تساعد على الوصول إلى تبيان أوجه الشبه والاختلاف بين النظم القانونية المختلفة.

## المحاضرة الثانية

### المبحث الثاني- النظم القانونية في المجتمعات القديمة

يقصد بالنظم القديمة تلك الحضارات التي نشأت قري حوض البحر الأبيض المتوسط بين القرنين (32 ق.م و 6 م)، حيث تركت لنا تراثا هاما في ميادين كثيرة ومازالت إلى حدّ الآن محل دراسة من طرف علماء الآثار والمؤرخين، وتركت لنا أيضا أنظمة عديدة سواء في المجال القانوني (بلاد الرافدين+روما)، أو مجال التنظيم الإداري(مصر)، أو في المجال السياسي (أثينا).

### المطلب الأول- النظم القانونية في بلاد الرافدين

تقع بلاد الرافدين بين نهري دجلة والفرات والتي تعرف اليوم باسم العراق، وقد دعاها اليونانيون بـ الميزوبوتامية، أي بلاد ما بين النهرين.

وميزوبوتامي كلمة مركبة من mesos تعني بلاد الوسط، وكلمة potamos وتعني النهرين أي بلاد ما بين النهرين، كما يطلق عليها البعض تسمية الحضارة البابلية نسبة للمعبد الشهير بابل جنوب العراق، وقد سبقت هذه الحضارة غيرها من الحضارات في المجال القانوني، حيث مرت على بلاد الرافدين عدة حضارات أهمها:

أ- الحضارة السومارية: يعتبر السوماريوم أول الشعوب التي استقرت في بلاد الرافدية لأنها المنطقة الأكثر خصوبة، لمدة 8 قرون، ونشأت عدة مدن على شكل دويلات مستقلة.

ب- الحضارة الأكادية: بعد سقوط الحكم السوماري جاء حكم الأكاديين الذين هجموا على المنطقة الجنوبية لبلاد الرافدين، وتمكنوا من الاستيلاء على الحكم وأسسوا الإمبراطورية الأكادية برئاسة

سرغون الأكادي الذي أخضع كل المناطق المجاورة لحكمه، لكن الاستقرار لم يدم طويلا نتيجة قيام ثورات.

ج- الحضارة البابلية: استقر البابليون في مدينة بابل واتخذوها عاصمة لهم، وتكونت أول أسرة بابلية في مطلع القرن 19 ق.م، حققت الوحدة للبلاد حيث ظهر فيها الملك حمو رابي سادس ملوكها وأشهرهم بقانونه المعروف باسمه وغزواته، لكن خلفاء حمو رابي لم يتمكنوا من الدفاع عن دولتهم، فتعرضت البلاد إلى هجومات استولت على بابل وأنشأت فيها عدة ممالك، مثل مملكة الحثيين، الكاشيين، الأشوريين، الكلدانيين.

## الفرع الأول - النظام السياسي والإداري

### أولا- نظام الحكم

بوصول حمو رابي إلى الحكم أخضع كل بلاد الرافدين لسلطته وكون إمبراطورية ضخمة وقام بتوحيد شعوب مختلف المدن على عبادة إله واحد وهو إله الشمس، فكان أنذاك يطبق النظام الملكي المطلق الذي يجمع فيها الملك كل السلطات، فكان المسؤول الأول عن تفسير القوانين مع مشاركة بعض الكهنة الذين يتمتعون ببعض النفوذ عند تنصيب الملك الذي لا يصبح شرعيا إلا بمباركتهم.

تميز مجال النظم والتشريع بتقدم وتطور في هذه البلاد، إلا أن الشعب لا يشارك في السلطة وبقي المجتمع منقسم إلى طبقات وهي طبقة الأحرار التي تتمتع بكل الحقوق والامتيازات- طبقة الفقراء التي لا تملك شيء - والطبقة العبيد المحرومة من كل الحقوق.

## ثانياً - النظام الإداري

لعب الملك دور الوسيط بين الآلهة والناس وهو القائد الأعلى للجيش، تساعده زوجته في تصريف أموال الدولة، ويولي الملك وزوجته في السلم والوظيفي النوبدا أي المشرف العام، وهو بمثابة وزير التخطيط، حيث يختص كل واحد بمجال معين سواء مجال الآلهة، أولاد الملك، الشؤون الزراعية... الخ. ثم يليهم الموظفين من بينهم القضاة، الكهان، أمناء المخازن، الكتاب، أرباب الحرف، ويعين الملك نائباً له، يساعده يمثل الوزير الأول أو رئيس الحكومة يسمى إشاكو، وهذا الأخير له موظفين تابعين له.

### الفرع الثاني - أهم المجموعات القانونية التي ظهرت في بلاد الرافدين

تعد هذه المجموعات أول المجهودات الإنسانية لصياغة قواعد القانون، وظهرت بظهور الكتابة ابتداءً من سنة 3200 ق.م ومن بين هذه المجموعات المشهورة نجد:

#### أولاً - المجموعات القانونية قبل عهد حمورابي

أ - قانون بوركاجينا: سمي بقانون الإصلاح الاجتماعي، ظهر سنة 2360 ق.م تناول مجالات اجتماعية كتسلط الأغنياء، إصلاح أوضاع الفقراء، العقوبات، اكتشف في مدينة لاكاش العراقية.

ب - المجموعة السومارية الأكادية: وهي أقدم مجموعة صدرت عن الملك السوماري أورنامو الذي يعتبر أقدم نص تشريعي في حوالي 2080 ق.م، مكتوبة في لوحة توجد الآن بمتحف إسطنبول، تحتوي على بعض الفقرات تتعلق ببعض النظم الاقتصادية كنظام الزراعة، والاجتماعية كنظام الرق، والقانونية كنظام الجرائم والعقوبات.

ت-مجموعة مدينة أشنونا أو قانون أشنونا: وجد في جنوب بغداد في شكل لوحتين، وتحتوي على 61 مادة تتعلق بالطبقات الاجتماعية والأحوال الشخصية والمسائل المدنية كالبيع والإيجار والوديعة والقرض، وبالنظام الاقتصادي وكذا نظام الجرائم والعقوبات.

ث-مجموعة لبيت عشتار: حيث تحتوي على تمهيد ونص القوانين وخاتمة ولم يتمكن العلماء العثور إلا على حوالي 43 مادة فقط، تتعلق بميادين كثيرة وهي محفوظة الآن في متحف فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

ج-مجموعة القوانين الآشورية: والتي حررت في عهود مختلفة ويعتبر من بين القوانين الأقل تطوراً، وتوصف بأنها قوانين قاسية العقوبات ذات الطابع العسكري، نظراً لما اشتهر به الآشوريون بأنهم شعب حرب.

### المحاضرة الثالثة

#### ثانياً- قانون حمورابي

وضعه الملك السادس حمورابي الذي حكم البلاد البابلية، اكتشف هذا القانون بمدينة سوس بإيران من قبل بعثة تنقيب فرنسية " العالم جاك ديمرغان"، وهو محفوظ في متحف اللوفر بفرنسا، كتب على لوح حجري من الديوريت الأسود طوله 2،25 م وعرضه 1، 29 م وهو على شكل أسطوانة، وهو مقسم إلى 51 عمود، مجموع الكتابة المنقوشة عليه 3600 سطر، وفق الكتابة نرى الملك واقف أمام تمثال الشمس مطأطأ الرأس في ذل ومسكنة كأنه يستوحي قوانينه من هذا التمثال، ويحتوي على مقدمة و283 مادة وخاتمة، كتب باللغة البابلية الأكادية، وهناك نسخة منه ببغداد.

#### أولاً- مميزات قانون حمورابي

- تتميز قواعده القانونية بكونها صارمة وقاسية وفي نفس الوقت منصفة.

- مستقاة من العادات و التقاليد والأعراف التي كانت سائدة من قبل.
- تكريسه للطبقية، حيث وجدت 3 طبقات وهي الأحرار - المساكين - العبيد.
- يمتاز بأنه أشهر قانون وليس أول قانون لأن البحوث مازالت قائمة إلى حد الآن.
- أقر بحق الملكية ومبدأ المعاملة بالمثل ويمتاز بالنظرة الإنسانية والرحمة للضعفاء.
- معروف بمبدأ العين بالعين والسن بالسن، لكن لأشخاص من نفس الطبقة لذا يعتبر قانون ليس عادل بل يمتاز بروح من العدالة فقط.
- يمتاز بسمو القانون على الجميع.
- قواعده القانونية ملزمة.
- موادها قصيرة تتناول مسائل واقعية ملموسة وتعطي حلولاً قانونية.

## ثانياً- العوامل التي ساعدت على ظهور قانون حمو رابي

### أ- الكتابة

بفضلها ظهر التاريخ ودونت الأعراف السائدة، الأمر الذي سمح لنا الإطلاع على مستوى هذه المجتمعات في جميع الميادين التي تعتبر من الأسباب التي تساهم في تطور القانون.

### ب- التنظيم الإقتصادي

#### 1- نظام الزراعة:

سمحت خصوبة الأراضي الناتجة عن الفيضانات السنوية للدجلة والفورات تطوير نظام الزراعة من خلال وضع التصاميم و المخططات عن طريق إنشاء مكاتب الدراسات من أجل تنظيم القنوات وعمليات الاستسقاء، وعملة مسح الأراضي، كما وضعت عدة مواد قانونية تنظم نظام الزراعة، حيث يحتوي مثلاً

قانون حمو رابي على قواعد تبين مدى اهتمام القانون بمساعدة الفلاحين، سواء مسألة تأجير الأراضي، أجور الفلاحين، كما اهتم القانون أيضا بتنظيم الحدائق والبساتين وبتربية المواشي ويدل هذا الاهتمام بالجانب الزراعي على ازدهار النظام وتطوره.

## 2- نظام الصناعة والتجارة:

عرفت بلاد الرافدين عدة صناعات مثل النسيج والصناعة والتطريز وصناعة الفخار والزجاج، إلى جانب صناعة الأسلحة، لكن نقص الموارد الطبيعية والمواد الأولية استلزم الأمر التوريد والاستيراد من بعيد، ومن هنا نشأت التجارة، وقد سمحت الظروف الجغرافية على تطوير هذا النظام، فكانت تستورد مثلا الجواهر من الهند والذهب من مصر والنحاس من آسيا، ومقابل ذلك تصدر منتجاتها مصنعة، وهكذا كانت بابل بمثابة المركز التجاري للشرق والغرب.

إذا التجارة أدت إلى ظهور العقود، ثم ظهرت النقود التي قام حمو رابي بتنظيمها، فكل هذا التطور في الصناعة والتجارة كان له أثر على التنظيم القانوني والوسائل القانونية، حيث أصبح القانون يحمي التجار والحرفيين ويشجع المبادرة الفردية والقروض بفائدة، وكذا تنظيم عمليات البيع والإيجار وتحديد العلاقات بين الدائن والمدين.

## ج- التنظيم الاجتماعي:

كان المجتمع ما بين النهرين قائما على أساس الطبقة الذي كان له أثر على النصوص القانونية من جميع النواحي خاصة في المسائل الجنائية إذ كانت العقوبات تختلف من طبقة إلى أخرى.

- طبقة الأحرار "الأولو": تتكون من التجار والحرفيين والملك الذين كانوا يتمتعون بحرية شخصية تامة، أي لديهم جميع الحقوق ولديهم واجب واحد وهو احترام القانون، ونفس الشيء ينطبق على

المرأة، إذ لها الحق في ممارسة التجارة والصناعة وممارسة الوظائف العامة، وإبرام عقود والتصرف في أموالها والامتثال أمام القضاء.

#### - المساكن "الموشكنو" : Muskenu

هذه الطبقة تتكون من الفقراء وهي نوع من العامة أصلها من رقيق معتقين أو أحرار مسقطين أو أجنب كانوا يتمتعون ببعض الحقوق، فهم لا يختلفون كثيرا عن طبقة الأحرار إلا في شيء واحد وهي في تسليط العقوبة؛ حيث أن الموشكنو يخضع لعقوبة أفسى من عقوبة الحر في حالة ارتكاب نفس الجريمة.

#### - العبيد الرقيق "الواريدو":

وجدت عدة طرق لأصل العبيد في الميزوبوتامي منها على سبيل المثال:

1. القبض: وعلى وجه الخصوص أسرى الحرب.
  2. الوراثة: إذ أن أولاد الأمة يعتبرون عبيد طبقا للمبدأ العام.
  3. البيع والشراء: سواء من طرف الآباء عند فقرهم أو عن طريق التجار الذين يتعاملون بهم.
  4. الرهن الذي يقوم به رب الأسرة المعسر تجاه زوجته وأولاده، شرط ألا يتجاوز 3 سنوات.
  5. ارتكاب جريمة مثل صاحب بلاغ كاذب أو الطفل المتبني الذي ينكر أباه المتبني.
- فالعبيد يتمتع ببعض الحقوق خاصة الأهلية القانونية، إذ بإمكانه تكوين أسرة شرعية والزواج حتى من الحرّة والامتثال أمام القضاء، والقيام ببعض الأعمال القانونية كالبيع والشراء.

ويذكر قانون حمو رابي 3 حالات لعنق العبيد

1. أولاد الأمة إذا توفى أبوهم الحر.
2. مُضي ثلاث سنوات من رهن زوجة وأولاد المدين المعسر.
3. رجوع العبيد البابلي إلى بابل إذا اشتراه الغير عند هجرته.

وإضافة إلى هذه الحالات كان بإمكان السيد عتق عبده إما رفقا أو عطا عليه أو لأنّ العبد قد وفى بمبلغ حرّيته، وعملية العتق كانت تتم أمام المحكمة أو بعقد خاص مصحوب باحتفال ديني.

### المحاضرة الرابعة

الفرع الثالث: مظاهر التنظيم القانوني في مجموعة حمو رابي:

أولا : التنظيم الاجتماعي للأسرة في قانون حمو رابي:

لقد تضمن هذا القانون عدة مواد تتعلق بالأحوال الشخصية منها:

#### أ- نظام الزواج

##### 1- مميزات الزواج في بلاد الرافدين:

\_ الأخذ بنظام الزوجة الواحدة لكن كاستثناء سمح قانون حمو رابي بتعدد الزوجات في بعض

الحالات مثل المرض الخطير للزوجة أو حالة عدم الإنجاب.

\_ الزوجات الثانوية تكون في أدنى مرتبة من الزوجة الأولى، لكن أولادهن شرعيون.

\_ الإنجاب هي الغاية الأساسية من الزواج في قانون حمو رابي.

\_ عرف هذا القانون موانع الزواج؛ حيث يحرم مثلا الزواج بين الأصول والفروع (الأب والبنات، الإبن

والأم، الابن والزوجة الثانية للأب).

\_ التمييز الطبقي لم يكن يشكل مانعا للزواج حيث يمكن للعبد أن يتزوج من حرّة.

##### 2- انعقاد الزواج

كان الزواج يتم بموجب عقد بمناسبته تمنح المرأة أنواع متعددة ومختلفة من الأموال تتمثل في

الترهاتو: وهو الصداق أو المهر، ليلو: وهو الهدايا، الشركتو أو دوطا: تتلقاه الزوجة من والدها،

النودونو: " المتعة" ويقدمه الزوج تأميناً لحياة الزوجة في حالة وفاته وتأميناً لحياة الأولاد، فيمر عقد الزواج

أولا بمرحلة الخطبة أي الاتفاق بين الخاطب وأولياء المخطوبة والذي يكون مصحوبا بمبلغ مالي يطلق

عليه "التيهاتو" فهذه الهبة تمنع الأسرة من الرجوع عن وعدها في الزواج ويصبح حقا مكتسبا للزوجة في حالة الإنجاب، وتقده إن كانت عاقرا.

ثم تأتي مرحلة تحرير العقد الذي لا يعدّ وسيلة لإثبات الزواج بل هو ضروري لصحته، وهو عند حمو رابي عقد خاص يتضمن عناصر عديدة منها: - أطراف العقد حيث أنّ قانون حمو رابي يذكر الأب فقط كولي للمرأة على عكس قوانين أشنونا التي تذكر الأب والأم معا مع الشهود الذين يضعون ختمهم على المحرّر، - تحديد الأموال، - تحديد العقوبات في حالة الخيانة مثلا وهي ثقيلة أكثر بالنسبة للزوجة، - تحديد شروط الطلاق، - اليمين أي تعهد الأطراف على احترام الشروط.

### 3- انحلال الزواج: هناك طريقتين لانحلال الزواج

- **الطريقة الطبيعية لانحلال الزواج:** وهي في حالة وفاة أحد الزوجين، وقرّر قانون حمو رابي أنّه في حالة وفاة الزوج وتركه أطفال صغار لا يجوز للأرملة إعادة الزواج إلاّ بإذن المحكمة.
- **الطريقة الإرادية لانحلال الزواج:** لا يخضع الطلاق في الميزوبوتامي لإجراءات معقّدة، بل كان يتم بمجرد تسليم رسالة يضع عليها الزوج ختمه، ولا ينص قانون حمو رابي إلاّ على طلاق الزوجة العاقر والخائنة والمهملة لبيتها، وفي الحالة الأخيرة يسمح القانون للزوج إنزال زوجته منزلة العبيد، ويمنع نفس القانون طرد الزوجة المريضة أو طلاقها، كما لا تسمح القوانين للزوجة ترك زوجها دون سبب جدي وإلاّ تعاقب بالموت غرقا أو تلقى من أعالي الحصون، إلاّ في حالة معاملتها معاملة سيئة من طرف الزوج.

### ب- نظام الإرث

مبدئيا كان الإرث في الميزوبوتامي يرجع للذكور فقط أما حق الإناث فكان غير ثابت، وأساس إرجاع الإرث للذكور (الأبناء، الأحفاد والإخوة) هو اعتبارهم كمتابعين لشخصية الأب وملتزمين بعبادة الأسلاف.

وحق الأولاد الذكور في الإرث مفروض على الأب بشرط أن يكون شرعيين، أما أولاد الأمة فلا يرثون مع أبناء الزوجة الشرعية إلا إذا تبناهم والدهم، كما يحرم الأولاد الذكور من الإرث في حالة ارتكابهم لأخطاء جسيمة، وفي حالة عدم وجود أولاد تنتقل التركة إلى أخ المتوفى، أما البنت وفي بعض الحالات الخاصة كان لها حق في الإرث مثلا: في حالة عدم وجود أولاد ذكور، أو في حالة ما إذا أوصى الزوج بالميراث للزوجة.

وتشرف المحكمة على توزيع الإرث بين المتوارثين إذا وقع خلاف بينهم، وتحرر لكل وريث لوحة فيها يذكر نصيبه في الميراث، أما الأرملة فلا ترث من زوجها إذ ليس لها الحق إلا في البقاء في البيت الزوجية والعيش من الشركتو والنودونو، لكن في حالة عدم وجود النودونو يمنح لها الحق في الإرث الذي يتمثل في نصيب أحد الأبناء.

### ج- نظام التبني

عرف هذا النظام تنظيمًا خاصًا حيث يتم بموجب عقد يشترط رضا الطرفين، وحالة المخالفة ترتب جزاءات صارمة، والابن المتبني يصبح ولداً شرعياً للمتبني فيكتسب نفس حقوق الإرث ويفقدها في عائلته الأصلية، كما أنه لا يمكن للأبوين الأصليين للطفل المتبني إعادة النظر في عقد التبني إلا إذا تم أخذ الطفل بالقوة والعنف، ويسمح لهما بإرجاع ابنهما في حالة عدم معاملته كابن شرعي أو في حالة تخلي المتبني الحرفي عن واجباته بعدم تعليم الحرفة للطفل المتبني.

أما إذا أنكر أحد طرفي عقد التبني الطرف الآخر يقع عليه جزاء:

- بالنسبة للأب المتبني: تقضي النصوص بأنه يحرم من بيته وأمواله أو يمنح ثلث من أمواله للطفل في حالة تقصيره.

- أما الطفل المتبني الذي ينكر أمه أو أبيه المتبني فتقضي النصوص بقطع لسانه أو فقع عينه وقد ينزل مرتبة العبد ويوثق بالأغلال ويبيع.

## ثانياً: نظام الجرائم والعقوبات

### أ- الجرائم ضد الأشخاص

تضمن قانون حمو رابي قواعد قانونية كثيرة وحلول جديدة، حيث حاول استبدال القواعد الدينية القاسية التي كانت سائدة بعقوبات بدنية فظهر مبدأ القصاص (النفس بالنفس والعين بالعين والأذن بالأذن)، ثم استبدلت هذه العقوبات البدنية بعقوبات مالية أخرى تختلف باختلاف الطبقة، فمثلاً كان الكهنة قبل حمو رابي إذا اتهم شخص بارتكاب جريمة ما كالسرقة أو الزنا أو السحر فيأمرونه بإلقاء نفسه في نهر الفرات فإذا نجا اعتبر بريئاً ومن حقه الاستيلاء على أموال من اتهمه، أما إذا لم ينجو اعتبر مذنباً وبالتالي تؤول كل أمواله إلى الشخص الذي اتهمه.

#### 1- القتل أو المساس بعضو من الأعضاء

في هذه الحالات فرقت نصوص حمو رابي بين المجني عليه الحر وبين المشكنو والعبد، ففيما يتعلق بالأحرار كان مبدأ القصاص هو المطبق إذا كانت الجريمة عمدية حيث كان الحر يقتل بالحر ويعاقب بمثل فعله، أما إذا كانت الجريمة غير عمدية فالدية هي التي تحل محل القصاص، أما إذا كان المجني عليه مشكنو أو عبداً فلا يلتزم الجاني إلا بقيمة الضحية في القتل أو قيمة ما نقص منها في حالة المساس بعضو من الأعضاء، وتتمثل قيمة العبد بنصف قيمة المشكنو.

#### 2- الضرب والجرح

فيما يخص الجرح العمدي يعاقب بالغرامة أما الجرح غير العمدي يكتفي فيها الفاعل بدفع قيمة العلاج، كما تقتضي النصوص أن ضرب الحر يعاقب بالغرامة وأن ضرب من هو أرفع من طبقته يعاقب بالجلد 60 جلدة، وأن ضرب الحر من طرف العبد يعاقب بقطع أذنه.

كما خصص قانون حمورابي نصوص تتعلق بضرب المرأة الحامل و فرّق بين الحرة والأمة، فبالنسبة لضرب الحرة الحامل ميز القانون بين إسقاط الحمل الذي أوجب فيه الغرامة وبين حالة موت المرأة الناتج عن الضرب حيث أنّ العقوبة تتمثل في قتل ابنة الضارب. أمّا بالنسبة لضرب الأمة الحامل فلا يميز قانون حمورابي بين إسقاط الحمل والموت ، حيث أنّه في الحالتين يلتزم بدفع غرامة مالية.

### ت-الجرائم ضد الأموال

عقوبة الإعدام هي المقرّرة عموماً على الجرائم المخلة بالاستقرار الاقتصادي، حيث نجد مثلاً نصوص تعاقب بالموت على المتلبس بجريمة السرقة وقاطع الطريق الذي يسلب الناس والمطّف في الميزان.

### أهم المميزات لقانون حمورابي:

- 1- أنه قانون ديني كما يظهر في المقدمة فقد تم التصريح بجعل الشمس هي آله حمورابي ، و منها استمد كل القوانين و جعلها في الخاتمة هي القاضي الأعظم للسماء.
- 3- حاول حمورابي تحقيق العدالة بين الناس إلا أنه في الجوانب الجنائية أصدر عقوبات تتسم بالقسوة ولا تتناسب مع نوع الجرائم و خطورتها، ففي المادة 32 و المادة 109 يعاقب بالإعدام كل من تلبس بالسرقة و طفف في الكيل و الميزان و قاطع الطريق.
- 4- قانون حمورابي يعتبر في مجال الرقي و التمدين مسابراً لما عليه القوانين الغربية الحديثة خاصة في مجال حماية العمال و التسعير للبضائع و غيرها من الجوانب التي نظمها.
- 5- تضمنت شريعة حمورابي جوانب راقية في مسؤولية الدولة و في حماية المواطن، و هذا ما أشارت إليه المادة 23 التي جاءت فيها: " إذا لم يضبط السارق فإن صاحب المتاع المسروق يقدم تفاصيل

المسروقات ، و عندئذ تعوضه المدينة و حاكمها التي وقعت السرقة في ناحيتها عن متاعه المسروقة " و نصت المادة 24 على: " أنه إذا أدت السرقة إلى خسارة في الأرواح دفعت المدينة و حاكمها إلى ورثة القتيل (ميتا) من الفضة كتعويض. «

6- يتجلى في قانون حمورابي أنه كان لا يعطي للمرأة حقها و خاصة من الميراث.

### المحاضرة الخامسة:

#### المطلب الثاني: النظم القانونية في مصر الفرعونية

يبتدى تاريخ مصر الفرعونية من القرن 32 ق.م ، و قد تعاقب على الحكم فيها ثلاثون ملكا كلهم كانوا يحكمون بنفس النمط في الحكم ، حيث كان الحاكم فيها يسمى فرعون ، و قد كانت فيها أولى الحضارات التي عرفها الإنسان ، و هي لا تزال إلى اليوم شاهدة على مدى عراقة هذه الحضارة و قد كان الحكم قائما على أساس فكرة الحق الإلهي التي تعطي للحاكم الحق المطلق، فهو صاحب كل السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية، و كانت عندهم معتقدات تجعل الحاكم إلها يعبده الناس، و من ثم فقد لجأ نظام الحكم إلى اتخاذ مقربين أعطاهم اسم الكهنة يقومون بالإشراف على شعائر الحاكم المعبود و ينتقلون في المناطق و الأقاليم لإخضاع الناس و جعلهم يقدسون هذه الطقوس الكهنوتية ، و قد استغل هؤلاء الكهان مناصبهم الدينية فقاموا بتجميع الأموال و العقارات و الأراضي بحجة زادا لنفقات المعابد .

وبهذا صار الشعب مقسما إلى طبقات، فالكهان ومن يدور في فلهم يعتبرون من النبلاء والأشراف، ويتمتعون بكامل الحقوق، و أما باقي الفئات الأخرى فهي ملزمة بخدمة النبلاء بالإضافة إلى وجوب دفع الضرائب لتأمين الحياة الرغيدة للطبقة الأعلى.

كان الملك الذي يسمى فرعون يصدر الأوامر والتعليمات لعماله وموظفيه من أجل تطبيق القانون الذي يصدره ويفرض الامتثال لأوامره، ففي أحد التعليمات التي أصدرها الفرعون لوزيره المسمى " أكمراه " وكانت تتعلق بممارسة القضاء مؤرخة في بداية القرن 20 ق.م يدعو فيها إلى ممارسة العدالة.

ويتجلى من خلال الأوامر والتعليمات التي كان يصدرها الفرعون أنها كانت تخضع لاستفتاء الآلهة وهي الأسرة الحاكمة التي كان الناس يعبدونها.

لقد كانت نظم مصر الفرعونية قائمة على أساس الإشراك بالله تعالى وإجبار الناس على عبادة الفراعنة وجعلهم آلهة، وهذا ما أثبتته الحفائق التاريخية، وقد أخبر القرآن الكريم عن حالهم في أكثر من موضع في قصة سيدنا موسى عليه السلام مع فرعون وقومه.

وقد اشتهرت مدونات قانونية عثر عليها الباحثون في مصر الفرعونية ونقتصر على أهمها ومنها :

#### أولاً-مدونة بوخوريس:

ينسب هذا القانون إلى الملك بوخوريس الذي حكم مصر من سنة 720 ق.م إلى 715 ق.م ، و كان له الفضل في تأسيس الأسرة الرابعة و العشرين، و قد سن مدونة قانونية جعل فيها كثيرا من المواد تناولت مختلف الجوانب سواء في الأحوال الشخصية أو المعاملات أو غيرها و كان من أهم البنود التي جاءت في مدونته:

-منح المساواة للمرأة مع الرجل .

-للمرأة الحق في الشخصية القانونية الكاملة و تتساوى مع الرجل في الوراثة.

-نص على جواز التعدد في الزوجات وكذلك السماح باتخاذ الزوجات الغير شرعيات .

- أن تكون العصمة بيد الزوجة .

-يجوز الزواج والبنات للأسرة الحاكمة للحفاظ على الدم الملكي.

-يجب كتابة العقود وتدوينها و لابد من وجود الرضا بالتصريح و لا يجب أداء اليمين فيها .

-عند عدم الوفاء بالدين يترتب على المدين فوائد ربوية تعدد ب 30% بالنسبة للنقود و 33% بالنسبة للمحاصيل الزراعية .

-إلغاء الرق بسبب الدين، و عندما يعجز عن الوفاء بالدين يطبق الفوائد الربوية بالنسب المذكورة سابقا .

### خصائص مدونة بوخوريس:

1- أنها اعتمد على العادات و التقاليد القانونية التي سبقت مع إدخال بعض التعديلات عليها ، و أنها أثبتت حرية التعاقد و الخدمة المستقلة لكل فرد في الأسرة ، و التنصيص على الكتابة في مجال الإثبات.

2- أنها تأثرت بمدونة حمورابي في باب الالتزامات و العقود .

3- أنها تعتبر خاتمة المطاف في تطور القانون الفرعوني القديم و أن المدونات التي جاءت بعدها قد تأثرت بها.

### ثانيا- مدونة أمازييس :

ينسب هذا القانون إلى الملك أمازييس الذي حكم مصر عام 567 ق.م و قد وضع مدونة قانونية حملت اسمه ، و قد حاول أن ينفرد بمنظومة قانونية متميزة إلا أنه صار على ما سنه بوكوريس من قبل و قام بإدراج بعض التعديلات التي لم تخرج عن كونها امتدادا لمدونة من قبله، و من بين البنود التي أضافها و لم تكن موجودة من قبل :

-أنه قام بتشريع قانون ينظم فيه مهنة السرقة ، و يجعلها من الحرف المقننة، حيث نص قانونه على أن كل من يريد احتراف السرقة أن يسجل نفسه عند كبير السراق، و كل من سرق منه شيء عليه بالحضور لأخذه بعد تعريفه مقابل دفع ربع قيمته .

### ثالثاً- مدونة "حرب حب":

تنسب هذه المدونة الى الملك حرب حب ، و هو آخر فراعنة الأسرة الثامنة عشر، و قد إشتهلت على مواد مختلفة منها على وجه الخصوص ما تعلق ببعض العقوبات على بعض الجرائم و نذكر منها :

-القاضي الذي يصدر حكماً فاسداً يعاقب بجذع الأنف و قطع الأذنين

-من إمتنع عن إنقاذ شخص أوشك على الهلاك فعقوبته الجلد والصوم ثلاثة أيام.

-كل من سرق يلزم برد ضعفين من قيمة الشيء المسروق.

### المحاضرة السادسة:

#### المطلب الثالث: النظم القانونية عند اليونان

اليونان تقع في آسيا الصغرى و قد سادت فيها نظم قانونية و حضارة حيث ظهر عند اليونان ملوك حكموهم بنظم و مدونات و سوف نتناول أهم تلك النظم التي وصلتنا .

#### 1- مدونة ليكرجس :

تنسب هذه المدونة القانونية إلى الملك ليكرجس الذي حكم مدينة إسبرطة حوالي عام 900 ق.م ، و قد استطاع القضاء على الصراع الدائر بين الملوك التي كانت الحروب تفتك بهم ، و خاصة عندما ظل ملكان يتصارعان على حكم إسبرطة ، فسن لهم قوانين توزع السلطة بينهما ، و تجعل لكل واحد سلطات

يختص بها و تنتهي عند حدود سلطات الآخر بالاعتماد على نظام القبائل ، و بهذا استطاع أن يوقف الحرب التي دارت لمدة طويلة و كادت تبديهم جميعا .

و نص قانون ليكرجس على إنشاء المجالس فقد نص على إنشاء المجلس الشعبي الذي يتكون من المواطنين الأحرار من السكان الأصليين لإسبرطة ، و اشترط أن يكون السن لعضويته يفوق الثلاثين و له مكان محدد يجتمع فيه شهريا ، و يختص الملك بدعوة المجلس إلى الاجتماع ، و يأتي بعد المجلس الشعبي مجلس الشيوخ الذي جعله القانون مجلسا استشار للملك ، و له أيضا صلاحية التشريع ، و يتكون من ثلاثين عضوا ينتخبون من بين أعضاء المجلس الشعبي ، و تبقى لهم العضوية مدى الحياة ، و يضطلع مجلس الشيوخ وفق قانون ليكرجس بمناقشة السياسة العليا للدولة ، و تقديم النصائح للملك ، و البت في المسائل ذات الأهمية القصوى، كما نص القانون على إنشاء هيئة عليا تتكون من خمسة أفراد ، و تكون في عاصمة الدولة تتولى إدارة البلاد وقت الحرب ، و تقود الجيوش ، و لها صلاحيات واسعة في اتخاذ كل القرارات التي تناسب مصحة البلاد ، و تسمى هذه الهيئة بهيئة الأفورين .

## 2- قانون داراكون :

تنسب هذه المدونة إلى الملك داراكون الذي حكم اليونان خلال عام 620 ق.م، فقد عمل على تشريع قانون يهدف إلى التخفيف من الأعمال التي كانت مفروضة على الضعفاء و الفئات المحرومة إثر تزايد الصراع بين الطبقات بسبب سوء التوزيع للثروات مما أدى إلى عجز الفقراء عن تسديد ديونهم فلجأوا إلى بيع أراضيهم و دخولهم في الاسترقاق ، فقام الملك داركون بتشريع عقوبات وصفت بأنها الأشد قسوة في تلك الفترة ، رغم أنه كان يهدف من خلالها إلى القضاء الظلم و الاستغلال إلا أنه لم يفلح في القضاء على نظام الطبقات الذي تجذر في تلك المجتمعات ، فكانت النتيجة أن ظهرت ثورات ضد هذه القوانين المشددة و طالبوا بإلغائها .

## أهم الخصائص لمونة داركون:

- أنها جاءت لإنقاذ أئينا و إعادة النظام إليها ، و جعل كلمة القانون هي العليا.
- أن هذه المدونة صدرت باسم الشعب و ليس باسم الآلهة.
- أنها تبنت كثيرا من العادات و التقاليد العرفية التي كانت سائدة و أعادت صياغتها .

## 3- مدونة صولون:

تنسب هذه المدونة إلى الملك صولون الذي حكم اليونان خلال سنة 590 ق.م ، و قد قام بتشريع قانونه لتنظيم مختلف الجوانب و المجالات ففي مجال الأسرة نص قانون صولون على عدم السماح بالتعدد في الزوجات ، و السماح باتخاذ زوجات غير شرعيات ، كما يسمح للأب أن يتنازل عن أبنائه إلى أسرة أخرى من أجل تبنيهم، و منع الزوجة من أي حق، إذ لم يجعل لها الشخصية القانونية فهي متاع للزوج .

كما نص قانون صولون على أن الأجانب لا حق لهم في المجال السياسي و المدني ، فلا يجوز لهم إبرام عقود الزواج و البيع و التملك باستثناء ممارسة التجارة و الصناعة بشرط أن يكونوا تحت وصاية أحد المواطنين من الدولة، فإن خالف قوانين البلاد فإنه يصبح عبدا بموجب القانون ، و العبيد في هذا القانون لا يجوز لهم تكوين أسرة و لا امتلاك شيء فهم مثل الأموال المنقولة.

و أما بالنسبة لحق المواطنة فقد اشترط قانون صولون ثلاثة شروط:

**الأول :** أن يكون من أهل البلاد.

**الثاني :** أن يكون رجلا ، فالمرأة لاحق لها في ذلك.

**الثالث :** أن يكون ابنا شرعيا، فإن ابن الزنا لا حق له.

ومما يتضح من بنود القانون الذي شرعه صولون أنه يكرس نظام الطبقات على أساس المادة، فقد حصر الوظائف السامية على طبقة الأشراف و النبلاء ، و من الأغنياء بما يملكونه من الأموال ، فالذي يملك مقدار 500 مكيالا مما تنتجه الأراضي من الحبوب و الزروع و الثمار يحق له المشاركة في أعلى الوظائف ، و هناك طبقة أدنى من هذه المرتبة ، و هي طبقة الفرسان ، و هي مخصصة للذين يملكون بين 300 و 500 مكيالا، و هؤلاء لهم الحق في تولي وظائف الجيش و الحرس و الإدارة و نحو ذلك .

و أما الذين لا يملكون هذا المقدار فهم من الطبقات الدنيا التي لا يحق لها تقلد الوظائف السامية و الإدارة ، فهي طبقات جعلها القانون خادمة للطبقات العليا ، و تفرض عليها ضرائب مقابل السماح لهم بالعيش مع النبلاء و الأغنياء ، رغم أنهم عماد الاستقواء لدى هؤلاء، لأن الدولة بأسرها تقوم على الطبقة الكادحة .

#### • أهم المميزات لمدونة صولون القانونية:

1- أنها جاءت للإصلاح الاجتماعي و القضاء على تحكم الأقوياء في الضعفاء إلا أنها لم تحقق هذه الأهداف.

2- أنها صدرت في ثوب ديمقراطي بعيدا عن الصياغة الدينية.

3- أنها تأثرت بالنظم الفرعونية ، و أخذت بكثير من القواعد العرفية بعد إدخال التعديلات عليها في مجال الإصلاح الاجتماعي ، و أنها لم تشتمل على كل القواعد القانونية و الكثير منها ترك للعادات.

4- أنها قامت بتخفيف الآثار المترتبة على الديون بإلغاء التنفيذ على جسم المدين ، و استبداله بالتنفيذ على أمواله ، و إلغاء الرهون التي كانت مقدره على عقارات الفلاحين.

4- أنها قامت بتعديل نظام الإرث و تنظيم الأسرة ، فقد سمحت بانقضاء السلطة الأبوية عند بلوغ الابن سنا معين ، و إثبات الذمة المستقلة له ، و كذلك توسيع الميراث ليشمل كل الأبناء بعد أن كان مقتصرًا على الابن الأكبر مع إبقاء الحرمان للبنات في الميراث.

### المحاضرة السابعة:

#### المطلب الرابع: النظم القانونية عند الرومان

كانت الشعوب التي تعيش في روما و ما جاورها تتمسك بالتقاليد و الأعراف ، و ظهرت عندهم مراحل للحكم اختلفت من زمن لآخر فقد كانت الأنظمة في العصور الأولى تسير وفق النظام الملكي ، ثم ظهرت بعد ذلك أنظمة تحكم بالنظام الجمهوري .

ففي المرحلة التاريخية الأولى التي كانت قبل 754 ق.م إلى 510 ق.م لم يصلنا عنها أية مدونات قانونية ، فقد كان الكهان و رجال الدين يرسمون للملوك طريقة تسيير شؤون الحكم ، و قد جعلوا من التقاليد و الأعراف و الطقوس الدينية على شكل قوانين يلزم بها الناس، و يثبتون بها سيطرة الملك باسم الدين .

و ابتداء من السنة 510 ق.م إلى 27 ق.م انتقل نظام الحكم عند الرومان إلى نظام جمهوري حيث تحول انتقال الحكم الذي كان عن طريق الوراثة إلى الانتخاب و اختيار الرؤساء ، و من أشهر المدونات القانونية في هذه الحقبة الزمنية مدونة الألواح الإثنا عشر، حيث صدر هذا القانون بين سنتي 451 ق.م و 449 ق.م ، و قد جاء هذا القانون مقسما كما يلي:

•الألواح: الأول و الثاني و الثالث: تناولت الإجراءات الشكلية للدعوى، و التكليف بالحضور، استدعاء

الشهود.

•الألواح: الرابع و الخامس: الزواج، الطلاق، الميراث، الوصية

•الألواح: السادس و السابع: الملكية و توثيق العقود.

•الألواح: الثامن و التاسع و العاشر: الجرائم و العقوبات.

•الألواح: الحادي عشر و الثاني عشر: الحقوق الفردية.

و قد جاء هذا القانون إثر احترام الصراع بين الطبقات و استئثار النبلاء و الإشراف بتولي المناصب و احتكار السلطة و الثروات و تداول المنافع بينهم دون غيرهم من الطبقات الفقيرة، فقامت ثورة على هذا الوضع عام 464 ق.م كان أهم ثمارها سن قانون الألواح الاثني عشر الذي نص على الحقوق الفردية لكل المواطنين من كل الفئات و من بين أهم الأحكام الواردة من هذا القانون:

### 1- نظام القضاء:

فقد تضمن نظام القضاء مجموعة من الإجراءات الشكلية التي يجب إتباعها عند رفع الدعوى و عند مخالفتها يضيع الحق للمدعي، و قد قسمت الدعاوى إلى:

أ- **دعاوى القسم:** و هي الدعاوى المخصصة للدفاع عن الحق و تكون في حالات حمل الخصم على الاعتراف ، و ذلك عن طريق أداء اليمين لإثبات الدين ، و يترتب على خاسر الدعوى دفع غرامات لفائدة الخزينة.

ب- **دعوى تعيين طلب القاضي:** و تكون هذه الدعوى عند طلب تقسيم الميراث ، ففي هذه الحالة ينص القانون على و جوب اللجوء إلى المحكمة لطلب تعيين حكم للفصل في المسائل المتنازع فيها بين الورثة.

ج - دعوى إلغاء اليد: و هي الدعاوى التنفيذية التي يصدر فيها القضاء حكمه في ثبوت الدين ، و في هذه الحالة فإن الدائن يحق له أن يقوم بحبس المدين ، كما يحق له بيعه كالعبيد أو قتله أو تشغيله في خدمته على سبيل الاسترقاق .

د - دعوى أخذ رهينة: و تكون هذه الدعوى عند ثبوت الدين و التحقق من وجود مال للمدين ، فيحق للدائن أخذه كرهينة من أجل استيفاء حقه.

## 2-نظام الأسرة:

تخضع الأسرة في قانون الألواح الاثني عشر إلى سلطة الأب، فهو المالك لأموالها، و كل أفراد الأسرة يخضعون لقراراته بما فيهم الزوجة و الأولاد و العبيد على حد سواء ، و عند وفاة الأب تجب الوصية للفاصرين و النساء ، و كذلك المال بالنسبة للمجانين و السفهاء.

## 3-الأموال:

قسم قانون الألواح الاثني عشر الأموال إلى نوعين:

أ- الأموال النفيسة: و تخص العقارات و الوسائل التي يتم استغلالها و يتم نقل ملكيتها عن طريق إبرام عقد بحضور الطرفين و خمس شهود بالغين أمام المحاكم، و يقوم حامل الميزان بتسجيل العقد بصيغة رسمية.

ب- الأموال غير النفيسة: و هي التي لا تكون ذات قيمة مالية معتبرة و يتم فيها نقل الملكية بمجرد التسليم.

4- نظام الجرائم: قسم قانون الألواح الاثني عشر الجرائم إلى نوعين:

أ- الجرائم الخاصة: و هي التي تقع على الشخص.

ب- الجرائم العامة: و هي التي تمس بالمصلحة العامة كالخيانة العظمى و الاعتداء على الديانات و الهروب من الحرب.

وبعد العهد الذي ساد فيه النظام الجمهوري، ظهر نظام آخر يسمى بالعهد الإمبراطوري، و قد كان من عام 27 ق.م إلى 565 م.

و من أشهر المدونات القانونية التي ظهرت في هذه الحقبة الزمنية نذكر ما يلي :

1- مدونة تيودور: و كانت هذه المدونة قد أنشأها الإمبراطور تيودور الذي كانت فترة حكمه من 408 م إلى 450 م، و قد جاء قانون تيودور مقسما إلى 16 كتابا مفصلة كما يلي:

-الكتاب الأول: مصادر القانون و صلاحيات موظفي الإمبراطور.

-الكتاب الثاني: القانون الخاص.

-الكتاب من 2-15: القانون العام- القانون المالي- القانون الجنائي.

2-مدونة جوستيان :

تنسب هذه المدونة إلى الإمبراطور جوستيان الذي حكم الرومان من 527 م إلى 565 م ، و قد اشتملت هذه المدونة القانونية على مجموعة من الأبواب تناولت تنظيم الزواج و الميراث و الدعاوى القضائية و الأموال و الأشخاص و أبواب القانون بصفة عامة .

ومن خلال ما سبق بيانه في أشهر المدونات القانونية التي ظهرت عند الرومان يمكننا الإشارة إلى أهم الخصائص التي تميزت بها هذه المدونات:

ففي مجال العقوبات نجد أن القانون الروماني اتسم بالقسوة الشديدة فمثلا عقوبة السارق إن كان الجرم وقع ليلا ، فإن القانون يجيز للضحية قتله و أما إن كان قد وقع في النهار، فإن كان حرا صار عبدا للضحية ، و إن كان عبدا فإنه يجلد ثم يعدم .

و في أغلب الجرائم يعطي القانون الروماني الحق للمجني عليه في إيقاع العقوبة التي يختارها دون أن تتدخل الدولة في تحديد نوع العقوبة و أما في الأحوال الشخصية ، فقد منع القانون الروماني الزواج بين الأقارب بسبب علاقة الأبوة و الأخوة عكس ما كان عند النظم القانونية في مصر الفرعونية ، كما منع القانون الزواج بين الطبقات ، فالأشراف و النبلاء لا يجوز لهم الاقتران بالعامه و العبيد ، و كذلك الشأن عند اختلاف الديانة فقد منع القانون الزواج بين اليهود و النصارى لعدم وجود الكفاءة في الدين.

**مميزات المدونات القديمة:** تميزت المدونات القديمة بمميزات أهمها:

1- أنها تمثل صورة صادقة لتطور المجتمعات القديمة

2- أنها اتبعت تبويبا خاصا بأسلوب موجز في جمل شرطية تبدأ بأداة الشرط مثل: "إذا، إن"

وتنتهي بجواب الشرط، و تصاغ بضمير الغائب و هي في مجموعها لا تتناول المبادئ العامة و الأصول بل تعالج الفروع و الجزئيات.

3- اختلفت المدونات القديمة من حيث مضمونها من بيئة إلى أخرى، منها اقتصر على القواعد القانونية وحدها و البعض الآخر ضمنها القواعد الأخلاقية و الدينية.

4- كان احترام مختلف المدونات القانونية متباينا من خلال الظروف التي أحاطت بصدورها، فمنها ما كان صادرا عن الآلهة التي كانت مصدر الإلهام فيجبر الناس على تطبيقها، و منها ما صدر نتيجة الأحداث السياسية و الاجتماعية فقام الشعب على تطبيقها من تلقاء نفسه.

## المحاضرة الثامنة:

### المبحث الثالث: النظم القانونية في الحضارة الإسلامية

يرى الكثير من العلماء أن الشريعة الإسلامية نظام مستقل بمصادره وفروعه لم يتأثر بغيره، وأحكام وقواعد الفقه في الشريعة الإسلامية ذات طابع مرنة قابلة لتطبيق مسايرة لكل زمان ومكان، وفي هذا المحور نتطرق لمنظم القانونية الإسلامية التي جاء بها خاتم النبيين والمرسمين نبينا محمد عليه أفضل الصلوات والتسليم، والتي تعتبر مبادئ عالمية خالدة إلى يوم الدين، وجاءت بالتنظيم والتشريع لكل شؤون الحياة كالإقتصادية والأسرية والسياسية والإدارية والاجتماعية، لذلك اعتبر فقهاء الغرب ألمان وفرنسيين وإنجليز في الدورة الأولى للمؤتمر الدولي للقانون المقارن المنعقدة سنة 1932 بلاهاي بدولة هولندا، أن الشريعة الإسلامية شريعة مرنة قابلة لتطور، وأكد ذلك المشاركون في الدورة الثانية المنعقدة سنة 1937 للقانون المقارن، بأن الشريعة الإسلامية تعد مصدر من مصادر التشريع العام وهي حية قابلة لتطور، ونظام قائم بذاته غير مأخوذ من غيره من الأنظمة القانونية.

وجاء الإسلام بنظرة جديدة للحياة مختلفة تماما عن نظرة الحضارات السابقة له، وجاء بأحكام لم تكن معروفة من قبل، ومفاهيم جديدة للخير والشر والعدالة تتوافق مع التطورات الفكرية في كل مكان وزمان، حيث احتوت على مبادئ أساسية في التشريع والسياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية والأسرية... الخ.

### المطلب الأول: نشأة الدولة الإسلامية

لقد بدأ تكون الدولة الإسلامية مع بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم، ووضعت أسسها وتأكدت مع الهجرة النبوية للمدينة المنورة، فقامت على أحكام مستمدة من الشريعة الإسلامية التي بعث بها خاتم النبيين محمد عليه أفضل الصلوات والتسليم، ثم بدأت الدولة الإسلامية في التطور والانتشار في عهد الخلفاء

الراشدين والتابعين لحم، وتمكن الدين الاسلامي في فترة وجيزة من تحويل خامات الجاهلية إلى عظام الانسانية.

### الفرع الأول: حالة العرب قبل البعثة المحمدية صلى الله عليه وسلم:

لم تذكر لنا كتب التاريخ أن العرب في الجاهلية كان لهم قانون منظم أو شريعة محددة، حيث كانوا يرجعون في منازعاتهم وخلافاتهم إلى عادات وتقاليد وأعراف مختلفة باختلاف كل قبيلة، استمدوها من تجاربهم الحياتية ومعتقداتهم، والبعض منها استمدوها من الشعوب المجاورة لهم كالفرس والرومان والبعض الآخر من الشرائع القديمة التي أخذوها من النصارى واليهود، بحكم جوار النصارى للعرب في بلاد الشام والحبشة، واقامة بعض من اليهود في يثرب (المدينة المنورة)، واحتكاك العرب بهم عن طريق التجارة كرحلتي الشتاء والصيف.

فحالة العرب قبل ظهور الاسلام كانت تحكمها عادات وتقاليد نظموا بها علاقاتهم، فجاء الاسلام فألغى جل العادات وأبقى أخرى، وكان العرب مقسمون حسب الباحثين في التاريخ إلى عرب بائدة وعرب باقية، والعرب البائدة هم الذين لم تبقى لهم باقية وذكرهم القرآن الكريم وأكدت ذلك الاكتشافات الأثرية مثل قوم عاد وثمود وسبأ.... الخ، أما العرب الباقية يقسمون إلى العرب المتعربة وهم بنو قحطان بن عامر بن سام بن نوح عليه السلام ولغتهم أخذوها من العرب البائدة، حيث كانوا يتكلمون لغة أهل العراق الأصليين وأسسوا دولة في اليمن، وكذلك العرب المستعربة وهم ذرية اسماعيل عليه السلام وذريته عدنان جد العرب المستعربة ونسب النبي عليه الصلاة والسلام يرجع إليه.

ولم تكن للعرب قبل مجيء الاسلام حكومة مركزية منظمة تحكمهم وتفرض سلطتها عليهم جميعا، وكان حكام المناطق المنتشرة في الجزيرة العربية إما ملوك تابعين الى الدولة الرومانية أو الدولة الساسانية في بلاد فارس، واما رؤساء قبائل وعشائر في أكثر المناطق العربية، وهذا النظام السياسي يقوم على العصبية

القبليّة والعشائر والمصالح المتبادلة في حماية الارض ورد العدوان، وكل قبيلة تختار حاكمها أو رئيسها ويسمى بشيخ القبيلة الذي يشترط فيه السن والخبرة والحكمة والكرم، وتتألف القبيلة من عدة عشائر لكل عشيرة رئيس ويتشكل مجلس القبيلة من رؤساء العشائر الذين يستشارون في أهم المسائل.

فالعرب كان نظام الزواج عندهم التعدد فيه مطلقا و الطلاق مباحا دون حد لعدد الطلاقات، و كان للزواج كما للطلاق صور شتى، كزواج المتعة وهو الزواج المؤقت، و زواج الشغار و هو تبادل النساء دون مهر، والجمع بين الأخوات عند التعدد ، وزواج المقت وهو زواج الابن من زوجة أبيه بعد وفاته.

وكان الرجل يأخذ مهر ابنته عند الزواج . كما انتشرت ظاهرة وأد البنات لأن في نظرهم كانت الأنثى وصمة عار على أبيها، كما تعددت صور حل الارتباط الزوجية الطلاق الخلع مقدار من المال تدفعه الزوجة للزوج لحل الرابطة الزوجية والإيلاء وهو حلف يقع من الزوج على هجر زوجته مدة من الزمن بحيث يقع الطلاق بانتهاء المدة ، والظهار وهو أن يقول الرجل لأمرأته أنت علي كظهر أمي . و أما الميراث كان إلا للبالغين من الذكور الذين يحملون السلاح ويقاثلون العدو. و يرث بالإضافة إلى أقارب الميت أبناؤه بالتبني ومن جمعته بهم عقد التحالف، وفي المعاملات، عرف العرب قبل الإسلام انتشار القرض والربا، وبعض البيوع حرّمها الإسلام فيما بعد.

وعرب الجاهلية اشتهروا بكريم الصفات و جميل الأخلاق، مثل الوفاء بالعهد و الصدق و رعاية الجار و الشجاعة والكرم، أقر الإسلام كثير منها وهذبها وألغى البعض منها.

**الفرع الثاني: البعثة المحمدية وأسس قيام الدولة الإسلامية:**

إنَّ بعثت النبي محمد صلى الله عليه وسلم كانت ميلاداً جديداً للبشرية، وتاريخاً عظيماً للإنسانية، قال تعالى {قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً الذي له ملك السماوات والأرض لا إله إلا هو يحيي ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون } (الأعراف158). فببعثته كَمَلَ للبشرية دينها، وتم للإنسانية نعيمها، قال تعالى {اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً } (المائدة 3)

فكان الإسلام هو الدين الذي ارتضاه الله لعباده جميعاً، ولن يقبل الله من أحدٍ ديناً سواه، قال تعالى {ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين } (آل عمران 85).

لقد كانت بعثته- صلى الله عليه وسلم - رحمة للعالمين، كما أخبر بذلك أصدق القائمين {وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين } (الأنبياء107 ) ، وثبت عنه- صلى الله عليه وسلم -أنو قال ( : إنما أنا رحمة مهداة.)

وقد قضى الرسول عليه الصلاة والسلام 12 سنة ينشر الدعوة في مكة يرسخ العقائد والايمان للفرد، ثم هاجر الى المدينة وأقام أول دولة للإسلام عملت على تطبيق أحكام الإسلام وحماية العقيدة، وقبل الهجرة كانت هناك أسس أولى قامت عليها الدولة الاسلامية فيما بعد وهي:

1- **بيعة العقبة الأولى**: كانت في موسم الحج لسنة الثانية للبعثة، جاء إلى مكة 06 رجال من أهل

يثرب لأداء مناسك الحج، فاتصل بهم النبي صلى الله عليه وسلم، وقام بدعوتهم إلى اعتناق

الدين الاسلامي، وتبليغ الرسالة المحمدية إلى أهلهم، وسنة 620 م، قدم 12 رجل من يثرب،

اجتمع معهم النبي صلى الله عليه وسلم وعقد معهم في مكان يسمى العقبة بمكة، بيعة العقبة

الأولى، وأخذ عليهم العهد على التوحيد وترك الشرك، وترك السرقة والزنا والقتل والصدق في القول والعمل وعلى الطاعة.

2- **بيعة العقبة الثانية**: بعد البيعة الأولى بسنة تعاهد النبي صلى الله عليه وسلم مع 71 رجل وامرأتان قدموا من المدينة أو يثرب، حيث روى أحمد بن جابر ما حدث في بيعة العقبة الثانية فقال " قال يا رسول الله على ما نبايعك؟ قال " :على السمع والطاعة في النشاط والكسل وعلى النفقة في العسر ويسر، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى أن تقوموا في الله، لا تأخذكم في الله لومة لائم وعلى أن تتصروني إذا قدمت إليكم، وتمنعوني مما تمنعون منه أنفسكم وأزواجكم وأبنائكم ولكم الجنة."

المتمعن في بيعة العقبة الأولى والثانية كانتا عقدا حقيقيا تاريخيا قامت عليه أسس الدولة الاسلامية بعد الهجرة إلى يثرب وأصبحت دارا للإسلام وبنى فيها مسجد قباء بجانب المدينة المنورة ثم بني المسجد النبوي الذي كان تسيير فيه شؤون الدولة وتؤدى فيه العبادات ويتلقى المسلمون التوجيهات في أمور دينهم.

وأخى النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار، زالت الفوارق بين المسلمين، والعصبية الجاهلية والقبلية وحلت محلها، الأخوة الايمانية، ثم عقد **صحيفة المدينة** التي تعد أول دستور مكتوب في الدولة الاسلامية تمت كتابته من الرسول عليه الصلاة والسلام، وتحتوي على 51 بندا، وهي معاهدة أزاح بها النزاعات القبلية وآثار الجاهلية، نصت على التآخي والتآزر بين المسلمين والوحدة ورد العدوان والبغي، ونصر الحق، وأعطى ليهود يثرب الحق في الدخول في التحالف، ونصت على وجوب الاحتكام إلى الله ورسوله في أي خلاف أو نزاع.

## المحاضرة التاسعة:

**المطلب الثاني: مقاصد التشريع الاسلامي وخصائصه**

يتميز التشريع الإسلامي بعدة خصائص يُذكر منها:

- ربانية المصدر؛ فمصدر التشريع هو الله تعالى، وان تميز التشريع بتلك الخاصية من شأنه أن يحقق العدالة بين البشر.

- الثبات والديمومة؛ فأحكام التشريع الإسلامي ليست خاصة بعصر دون آخر، وانما هي صالحة لكل العصور، وهي غير قابلة للتبديل أو التغيير.

- كمال التشريع الإسلامي وسُمُوّه؛ فلم ينتقل النبيّ - عليه الصلاة والسلام - إلى الرفيق الأعمى إلا بعد أن استُكملت الشريعة الإسلامية ووضعت قواعدها الكلية.

- التشريع الاسلامي هو خاتم الشرائع السماوية.

- مرونة التشريع؛ فأحكام التشريع الإسلامي مرنة تتواءم مع متغيرات الحياة، وبينما اشتملت الشريعة

الإسلامية على مبادئ كلية وأحكام شرعية في الموارث والعبادات لا تقبل التغيير، واشتملت من ناحية

أخرى على أحكام فقهية فهي قابلة للتجديد والتغيير بحسب أحوال الناس المستجدة .

- قَمّة أحكام التشريع الإسلامي؛ فقد اشتمل كتاب الله على آيات قليلة لم تتجاوز ثلاثمئة وثلاثون آية في

المعاملات ونظام الأسرة والعقوبات الجنائية، وهذا يدل على يُسر التشريع الإسلامي وصلاحيته لكل زمان

ومكان، وقدرته على التكيف بشكل كبير .

- سماحة أحكام التشريع الإسلامي؛ فلم يفرض الإسلام على العباد تكاليف وعبادات تشق عليهم وتفوق

قدراتهم، وإنما كانت تكاليف الشريعة في حدود استطاعة الناس ومقدرتهم، قال تعالى ( :لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا

إِلَّا وُسْعِيًا .)

-الجمع بين الواقعية والمثالية في التشريع الاسلامي :يتميز التشريع الاسلامي بعدم إهمال أي جانب من

جوانب حاجيات الانسانية جمعاء، واشباعها كحب المال والحرية، وتنظيم الجنس والحفاظ على النفس

غيرها

-اشتمالها على الرخص التي يحتاج إليها الناس عند الضرورة رفعاً لمشقة والحرص عنهم، ومثال على

ذلك: رخصة الإفطار للمسافر في رمضان.

-تدرج أحكام التشريع الإسلامي؛ فقد راعت الشريعة الإسلامية نفوس الناس وما تأصل فيها من

سلوكيات ذميمة كان لا بد من التدرج في تحريمها حتى يتقبل الناس تركها وتجنبها من غير مشقة أو

حرج.

-مسايرة وموافقة المصلحة العامة؛ فقد نسخت أحكام التشريع الإسلامي أحياناً وتغيرت لتوافق مصالح

المسلمين العامة، ومثال على ذلك: ترخيص النبي الكريم في زيارة القبور ثم النهي عنها.

### المطلب الثالث: مصادر التشريع الإسلامي

يعتبر القرآن الكريم والسنة النبوية الكريمة مصادر أساسية للتشريع الاسلامي يرجع ويحتكم إليها ومن

هذه المصادر الأصلية استنبط علماء الأمة الإسلامية أصولاً أخرى للتشريع، أطلقوا عليها اسم مصادر

التشريع الإسلامي؛ وهي إجماع فقياء الأمة على حكم معين والقياس، وقد بين الإمام الشافعي عدم جواز

الحكم على الأشياء سواء بالحل أو التحريم إلا إذا كان هناك خبر يفيد العلم بذلك، وان مصادر الخبر هي أربعة فقط؛ الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وهناك مصادر أخرى للتشريع اختلف العلماء في حقيقتها ومنها سد الذرائع، والمصالح المرسلّة، وقول الصحابي، والاستحسان، والاستصحاب، وشرع من قبلنا. ويرتكز التشريع الإسلامي على عدة مبادئ من بينها: مبدأ التوحيد؛ حيث يعبد البشر إله واحدا لا شريك له، ومبدأ عدم وجود وساطة بين العبد وربه، قال تعالى ( وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ) ، ومبدأ المساواة والعدالة بين جميع الناس في التكليف، ومبدأ اعتبار العقل مناط التكليف، ومبدأ التآخي بين الدنيا والدين في تشريع الأحكام، ومبادئ أخرى مثل: التكافل الاجتماعي، والشورى بين المسلمين، والحرية والتسامح، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وجاء التشريع الإسلامي بأصول تهدف إلى حفظ المقاصد الخمسة التي يقوم عليها أمر الدين والدنيا، وهذه المقاصد هي: حفظ الدين، والعقل، والنفوس، والمال، والنسل، فما يخص حفظ الدين مثلا تضمن التشريع الإسلامي قواعد الإيمان، وأنواع العبادات الصلاة والصوم، والحج والزكاة، وأحاطها بكل ما يدفع عنها الفساد والشُرور حينما وضعت عقوبات على من يعتدي على الدين، وحافظ على النفس حيث شرع القصاص والدية، وحفظ كرامة الإنسان حينما نهى عن السباب والقذف، والغيبة والنميمة وأقرت للإنسان حرّيته في البيع والشراء والتصرف بأمواله كيفما يشاء.

كما حافظ التشريع الإسلامي على العقل حينما حرّم كل ما ينتهك به أو يحد من نشاطه، فحرّم شرب الخمر ورتب عقوبة معينة لشربه، كما حافظ على النسل والنفس حيث وضع أحكاماً للحياة الزوجية، ومنع الاعتداء عليها؛ بارتكاب الزنا أو قذف الأعراض، ورتبت على ذلك العقوبات المناسبة التي تضمن حماية النسل والنفس، كما حافظ على المال حينما وضع نظاماً خاصاً للمعاملات المالية حيث حرّم الربا، والغش، وأكل أموال الناس بالباطل، أو الاعتداء على المال بالسرقة.

## المحاضرة العاشرة:

المطلب الرابع: التنظيم السياسي والإداري والمالي الإسلامي

الفرع الأول: نظام الحكم الإسلامي

تكمن المبادئ الدستورية العامة التي تحدد نظام الحكم الإسلامي في القرآن الكريم والسنة النبوية، ونهج

الخلفاء الراشدين ومؤلفات المجتهدين من علماء المسلمين .

أولاً- أسس نظام الحكم الإسلامي : يقوم على عدة أسس :الأخذ بنظام الانتخاب في اختيار رئيس الدولة

والكفاءة في تولي الوظائف العامة، ونظام الشورى و إقامة العدل والمساواة، مسؤولية الحاكم.

ثانياً- المكونات السياسية في نظام الحكم الإسلامي

1. الدستور الإسلامي: وهو القرآن الكريم (كتاب الله المنزل). والذي تم حفظه من قبل الخالق وجمعه

الخلفاء الراشدون الثلاثة الأوائل .أصبح مكتوباً وبحرف واحد موحد في كل الأوطان بداية من عهد عثمان

بن عفان رضي الله عنه.

2. منصب رئيس الدولة ( الإمام، أو الحاكم)، ومواصفاته: العدالة، الأخلاق الفاضلة، العلم، الكفاية،

الاجتهاد، سلامة الأعضاء، مسلماً، حراً، ذكراً، بالغاً، عاقلاً، الخلافة عقد اختيار وقبول بين الأمة

والحاكم أو الرئيس، فابن حزم حدد اربعة شروط وهي :البلوغ، الذكورة، العلم، والتقوى أما ابن خلدون

حددها في خمسة وهي :العلم، العدالة، الكفاية، سلامة الحواس والأعضاء، النسب القرشي وهو مختلف

فيه بين العلماء .

2- السلطة التشريعية أو الشورى: ليس لها أن تخرج عن الأحكام التي وردت في مصادر التشريع

الإسلامي، أو تصدر ما يتناقض معها .

3- السلطة التنفيذية: وهو رئيس الدولة وفي نفس الوقت رئيس السلطة التنفيذية، وله عماله في

الأمصار ووزارته في العاصمة ( تفويض أو تكليف تنفيذي) حيث لا يوجد تفريق بين اختصاصه

كرئيس للدولة أو رئيساً للسلطة التنفيذية.

#### 4- سلطات الخليفة

يرى ابن تيمية في ( السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ) أن المبدأ العام الذي يحكم سلطات

الخليفة وحدودها، هو ما ورد في قوله تعالى في سورة النساء ” : 59 - 58 إن الله يأمركم أن تؤدوا

الأمانات إلى أهلها، و إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، أن الله نعماً يعظكم به، إن الله سميعاً

بصيراً .ياأيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى منكم، فإن تنازعتم في شئء فردوه إلى الله

والرسول، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلاً."

يمكن تفصيل ذلك ( المبادئ الواردة في هاتين الآيتين )على النحو التالي :

1. أداء الأمانات على أهلها، وهي على نوعين :أمانة الحكم (المسئولية العامة)، وأمانة المال .

2. الحكم بين الناس بالعدل.

3. طاعة وليّ الأمر أو الحاكمين .

4. إذا كان خلاف في أمر ما، يجب الرجوع فيه لكتاب الله وسنة رسوله الكريم عن طريق أهل الحل

والعقد (التشريع)، أو القضاء، أو الإفتاء

لخص أبو الحسن الماوردي في كتابه (الأحكام السلطانية) اختصاصات الخليفة على النحو التالي : 1. الاختصاص الديني.

2. اختصاص حماية الأمن والنظام

3. الاختصاص الحربي الجهادي

4. الاختصاص المالي

5. الاختصاص القضائي

6. الاختصاص الإداري

ثالثا- المكونات الإدارية في نظام الحكم الإسلامي:

5- الوزراء:

يعين الخليفة الوزراء لمعاونته في الحكم (النصح، تنفيذ الأوامر، المحافظة على حسن السمعة .) ويقسم علماء الشريعة الوزراء إلى نوعين :

6- وزير تفويض :شروط الخلافة، الاجتهاد، والخبرة .

7- وزير التنفيذ :تنفيذ دون سلطة مستقلة.

8- الاثنان مسئولان أمام الخليفة الذي يملك حق عزلهم ومراقبتهم ومحاسبتهم.

9- الدواوين :

عُرفت الدولة الاسلامية نظام الدواوين منذ عهد الخليفة عمر رضي الله عنه، حيث وضع ديوانيين،

هما ديوان الجند يحصي الجنود ومنحهم، وديوان الجباية خاص بأمور الخراج ومشاكلها، وهو لكل أمر هام من أمور الدولة. هذا النظام شبيه بالوزارات في العصر الحاضر، تنقص وتزيد وفق مقتضيات الأمور ، في العهد الأموي زاد عدد الدواوين وصار منظما نذكر منها :ديوان البريد، ديوان الخاتم أنشأه معاوية ، لنسخ قراراته وأوامره، ديوان الطرز أي إنتاج اللباس الرسمي والشعارات، وفي العهد العباسي أنشأت دواوين جديدة منها ديوان الزمام شبيه بديوان محاسبة ومراقبة دواوين الأخرى، ديوان العمال، وديوان الصوافي يختص بحماية أملاك الدولة، ديوان الاقاليم.

10- ولاية الأقاليم : يقومون بتولي أعباء الحكم في الولايات على أساس الحكم الذاتي تحت إشراف

#### الخليفة

مباشرة، الذي يملك حق تعيينهم ومحاسبتهم وعزلهم .وهم مسئولون أمامه مباشرة.

-الشرطة :ظهر في عهد عمر بن الخطاب أكثر ويرى البعض أنو ظهر في عهد أبو بكر الصديق عندما عين عبد الله بن مسعود أميرا للعسس المكلف بالحراسة ليلا ونهار ، ودور هذا الجهاز معاونة الحكام مرافقتهم في تنقلاتهم والقضاة ورجال السجون، وتتبع المنحرفين وحماية الأموال والآداب العامة والأسواق وتنظيم التنقل للأقاليم، وغيرها.

-الكتابة والحجابه :وهم كتاب الذين يعاونون الخليفة ككتاب الرسائل، كتاب الجند، وكتاب الشرطة، كتاب القضاء، كتاب البريد، أما الحجاب ظهروا في عهد الأمويين حيث أدخلهم معاوية دورهم يتمثل في حماية الخليفة وترتيب المقابلات معه، وجاء معاوية بهذا النظام متأثرا بالنظم الفارسية.

الفرع الثاني: التنظيم المالي الاسلامي

النشاط المالي في الإسلام له طابع تعبدى في المكسب، وفي الإنفاق على حد سواء ، حيث يرغب المؤمن في الثواب ويحذر من العقاب، فيحرص على كسب الحلال وصرف ما يكسبه في الأوجه الشرعية دون إسراف ولا تقتير، ويعد النظام المالي الإسلامي من أكثر الأنظمة استقلالاً، وأنبها غاية في حضارتنا، وقد قرر القرآن الكريم هذا في قوله تعالى " :كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ " الحشر 07 ، هدف الدين الاسلامي هو وجوب تداول الأموال بين الناس جميعاً، وعدم اقتصار ذلك على فئة الأغنياء، لأن ذلك مما يُسبب حرجاً في المجتمع الإسلامي، واعلاءً لطبقة بعينها دون وجه حق ، وعرفت الحضارة الاسلامية ما يسمى بيت مال المسلمين الذي سوف نتطرق اليه.

**بيت المال**: أول من أسس بيت المال هو النبي صلى الله عليه وسلم، حيث كان يعين أمراء وموظفين من بين مهامهم جمع الزكاة والصدقات والجزية وأخماس الغنائم، والخراج، فبعث معاذ بن جبل لليمن وعبيدة بن الجراح للبحرين وكان مقر بيت المال بجانب المسجد النبوي، وأنشأ بيت المال رسمياً في عهد عمر بن الخطاب وذلك عندما قدم إليه أبو هريرة ومعه من المال 500 ألف درهم، وعندما سأل عن كيفية توزيع هذا المبلغ على الناس، أشار إليه البعض بإنشاء الديوان، وقد عمل بذلك الرأي، وتطور بيت المال فيما بعد في عهد الدولة الأموية والعباسية وغيرها، وكانت موارد بيت المال تتمثل في الخراج، والزكاة، والجزية، والفيء، والغنيمة، والمكوس .يحتوي بيت المال والزكاة على النقود، والعروض، والأراضي الإسلامية، والمال العام الموجود في بلاد المسلمين، ولم يُعرف مالكة، بالإضافة إلى كل مال استحقه المسلمون، ولم يتعين مالكة منهم، فهو من حقوق بيت المال، ويُمثل في عصرنا الحاضر في وزارة المالية والبنك المركزي، والتي يتم فيها تجميع الأموال وواردات الدولة، ويتم صرفها على انجاز وتسيير المرافق العامة والخدمات العامة.

## المحاضرة الحادية عشر:

### المطلب الرابع: بعض الأحكام التشريعية في الاسلام

تناول الاسلام العديد من المسائل ونظمها وجعلها أحكاماً تشريعية خاصة، نجد أبرزها تشريعات الأسرة والجرائم والحدود، والحرية، والتشريعات المالية، حيث لم تقتصر الشريعة الاسلامية على التربية الخلقية والآداب العامة، بل جاءت بنظام عقوبات وردع لمخالفين هذه الأحكام التشريعية.

### الفرع الأول: نظام التشريع الأسري في الاسلام

جعل الاسلام الأسرة مبنية على أسس متينة تكفل حمايتها وقوتها، ووضع لها قواعد ونظم أساسيا الزواج الشرعي الذي جعله ميثاق غليظ يربط بين أطرافه على أساس المودة والرحمة، وجعل له شروط معينة لصحته، من ولي ومهر وشاهدين وصيغة، وحرمة الزواج بالمحارم لحفظ القربات والأرحام، ورتب الاسلام آثار على عقد الزواج الشرعي، وهي النسب، والميراث وغيرها، وأوجب على المرأة طاعة زوجها ورعاية أطفالها، وجعل القوامة بيد الرجل وأوجب عليه النفقة، وجعل أحكاما خاصة بالطلاق وقد أبطل الدين الاسلامي عدة أنواع من الزواج كانت سائدة في الجاهلية مثل: زواج المتعة، والاستبضاع والضيغان والبدل والشغار، وجوز الاسلام تعدد الزوجات.

### الفرع الثاني: نظام الرق في الإسلام

اعتبر الاسلام الحرية هي الأصل وسعى للقضاء على الرق وشجع على ذلك، من أجل القضاء تدريجيا على الرق، لكنه أجاز نظام الرق تماشيا مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في ذلك الزمن، ومن الطرق التي تهدف الى تحريرهم المكاتبه وهي عقد بين العبد وسيده مقابل مال لكي يعتقه، قال الله تعالى: ".....والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاذبوهم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال

الله الذي آتاكم ... والتدبير وهي الوصية قبل الموت بعقوب العبد، وهي عبادة حث عليها الله تعالى ومن أعظم القربات وجعله كفارة لعدة معاصي وذنوب منها كفارة القتل الخطأ.

### الفرع الثالث: نظام الجرائم والحدود في الاسلام

تعني الجريمة في الشريعة الاسلامية القيام بمحظورات شرعية من فعل أو ترك، جعل الله لها حد أو عقوبة معينة أو تعزيز تحقيقا للمصلحة العامة، وتقسّم الجرائم في الشريعة الاسلامية إلى عدة أنواع وهي: جرائم الحدود وجرائم القصاص والدية وجرائم التعزير .

فجرائم الحدود 07 وهي: جريمة الزنا والقذف والسرقه والحراية والردة والبغي وشرب الخمر .

وجرائم القصاص والدية وهي: القتل العمد والقتل شبه العمد والقتل الخطأ والجنايات على الأطراف عمداً، والجناية على الأطراف خطأ.

و جرائم التعزير لغة تعني التأديب واصطلاحاً هي العقوبة الغير مقدره شرعاً، ويجتهد القاضي في تقديرها

ونعطي أمثلة عن جرائم التعزير مثل: الفطر في رمضان عمداً وجهراً، الغش في البيع، أخذ الرشوة، أكل المال الحرام، مخالفة الآداب والأخلاق العامة.

أما بالنسبة لسلطة القاضي فهي تقديرية في العقوبة على حسب الجريمة أو المخالفة لأنه لم يرد نص شرعي يقدر العقوبة، وأمثلة عن العقوبات: السجن، الغرامة المالية، الجلد،... الخ.

## المحاضرة الثانية عشر:

### المبحث الرابع: تاريخ القانون الجزائري

مرت على بلاد الجزائر عدة حضارات قديمة شكلت عدة دول من بينها الدولة النوميديّة التي تمتد من 220 ق.م إلى عام 46 قبل الميلاد وعاصمتها سيرتا قسنطينة حاليا، وضمت عدة ممالك نذكر منها:

ماسيليا، ماسيسيليا، صفاقس، سيقّة، وكانت معروفة، لدى الحضارات الأخرى، خاصة الدولة الرومانية التي كانت تترصدّهم وتسعى للإطاحة بهم، ونجحوا في ذلك سنة 46 قبل الميلاد.

**النظام الإداري في الدولة النوميديّة:** أخذت الدولة النوميديّة في التطور من طبيعة منطقة قرطاج التي سكنوا فيها وكانت هناك عدد من الوظائف في الدولة النوميديّة التي أسست عليها الدولة من بداية الدولة حتى نهايتها وكانت في العاصمة سيرتا والمدن التابعة لها مثل **حاكم المدينة:** كان في كل مدينة حاكمان، أمّا العاصمة فيوجد فيها 3 حكام، ويلقب الحاكم بوملقارت ، ورئيس القرى :يسمى قاضيًا مهمته أن ينظّم سير مجلس الشعب والمجلس الإداري، أما الجانب المالي كان جامع الضرائب وهو الذي يحفظ أموال الملك.

أما فيما يخص الجيش في الدولة النوميديّة كان في البداية يتكون من وحدة عسكريّة تمثّل كل وحدة قبيلة، وعندما وصل الملك ماسينيسا للحكم، طور الجيش النوميدي وخصص له ميزانية خاصة، وجعل الجيش حول القصر الملكي وفي المدن الكبرى الأخرى، وفي فترة حكم يوبا الأول قام بتوزيع الجيش على تكتلات عسكريّة واستعان بأفراد يملكون الخبرة في مجال التدريب، الملوك ظهرت الحضارة النوميديّة كقوة في شمال أفريقيا في القرن 3 ق.م ووجدت عدد من العوامل التي أدت لتطور الحضارة النوميديّة مثل وجود ملوك أقوياء.

**الأعراف والقوانين في الدولة النوميديّة:** كان المجتمع النوميدي تحكمه أعراف وهي بمثابة قوانين معمول بها على مستوى الأسرة والعائلة والقبيلة في تسلسل هرمي الي غاية الدولة، والقانون الاسري، بقي معمول به لوقت متأخر، حيث تعتبر الاسرة اللبنة الاولى في التكوين الاجتماعي وهي تخضع لقانون الأبوة ، حيث يمارس الأب السيطرة على الابناء لأنه كان سببا في وجودهم وقد يتدخل الاب في اختيارات ابنائه وليستطيع احدهم حتى الانتحار دون موافقه وقد يباع الابن العاق او ينزل من مرتبة الابن الي مرتبة الخدم والعبيد ، وبعد الولد الاكبر هو الذي يرث الاب ويحل محله في حال الوفاة او العجز ويصبح الابن الاكبر مسيطر على الميراث والاخوة وابنائهم في حال عدم قسمة الاب لهم فيعتبرهم ابنائه ولهم نفس الحقوق والواجبات.

**-القانون العشائري :** اما في القبيلة فيجتمع كبار هذه الاسر التي تنحدر من جد واحد جامع لأكبرهم سنا وأكثرهم جاها وحكمة لتكون المجلس العشائري اي عشرة عائلات لها قرابة الدم، ومجموع العشائر تكون القبيلة تحتكم كليا لقانون العشيرة القوية بكثرة ابنائها لهذا كان المجتمع النوميدي ينتشر فيه تعدد الزوجات حيث يرى بعض الباحثين في التاريخ أن بعض ملوك وحكام الدولة النوميديّة، اشتهروا بكثرة زوجاتهم وابنائهم، حيث كان ليوغرطة مثلا 50 زوجة واهملت ذكر ابنائه لسبب انهم لم يكون من نساء العائلة الحاكمة

**-القانون القبلي :** كان على شكل مجتمع كونفدرالي، حيث تجتمع عدة قبائل تجمعها الجغرافيا أو هي من نسل واحد أو غيره تحت ما يعرف بالأحلاف الذي جمعتهم قبيلة قوية تحت امرتها اما طوعيا او قسرا وقد سيطر قانون الرهائن الذي اعتمده الرومان لترويض الشعوب المناهضة لها.

**الاحتلال الروماني للجزائر 429 - 46 قبل الميلاد :** ظهرت فيها التجمعات الرومانية و طرد الأهالي و

أصبحوا عمالا لدى الرومان و تم مقاومتهم من طرف الأهالي و على رأسهم " :يوغرطة " و " تاكفاريناس "

**الاحتلال الوندالي 429 م - 534 م** :الوندال هم قبائل أصلهم جرمانى غزوا الجزائر و اتخذوا عنابة

عاصمة ثار ضدهم السكن و تأسست مملكتى الاوراس و الحضنة، و سقطت الدولة الوندالية سنة 534م.

**الاحتلال البيزنطى سنة 534 م** :فى عام 533 أرسل جستينيان، إمبراطور بيزنطة، الذى كان قد بدأ فى

إعادة احياء الإمبراطورية الرومانية، القائد فلافيوس بيليساريوس لفرض السيطرة البيزنطية على كل شمال

إفريقيا ومحاربة الوندال الذين نشروا الرعب فى المنطقة، اذ لم يكونوا يعرفون سوى لغة الذبح وتصفية

المعارضين وقتل النساء والأطفال وحرق المغروس وتخريب المدن، وبالفعل نجحت القوى البيزنطية فى

هزم الوندال الذين لم يجدوا من مخرج سوى الهروب والاندماج مع الساكنة المحلية .

**الفتح الإسلامى للجزائر**: لقي الفتح الإسلامى فى بادئ الأمر عدة صعوبات نظرا لتضاريس والجغرافيا

ووجود الرومان البيزنطيين، حيث كان الفتح الإسلامى على يد عقبة بن نافع الفهري الصحابى الجليل،

وبعد ذلك مر الفتح الإسلامى بمرحلتين عهد ظهور الدولة الرستمية على يد عبد الرحمان بن رستم :طبق

مبدأ الشورى و العدل و المساواة. ظهور الدولة الفاطمية على يد عبد الله الميدي و بعدها دولة الحماديين

عاصمتها قلعة بني حماد ببلدية المعاضيد المسيلة حاليا، وكانت دولة مستقلة استقلالاً تاماً ولمحاكم

موظفين فى المدن والأقاليم التابعة ليا، والحاكم يسمى أمير المؤمنين ويساعده عمال ووزراء وكتاب، ثم

دولة المرابطين ثم دولة الموحيدين، و تم سقوط دولة الموحيدين و انقسمت الى بني حفص و بني مريـن و

بنو عبد الواد.

تعرضت الجزائر الى الاحتلال الاسبانى والبرتغالى مطلع القرن 16 م، وكان ذلك امتدادا للحروب

الصليبية خاصة بعد سقوط غرناطة بالأندلس، حيث احتلت عدة موانئ: كالمرسى الكبير(وهران 1509 )

شرشال ،العاصمة ،بجاية 1510 م، واستتجدت الجزائر ( الدولة الزيانية )بالدولة العثمانية، حطت سفنها  
1513م بميناء جيجل بقيادة الأخوين بربروس (عروج وخيرالدين). وصارت الجزائر في عهد سليم الأول  
ايالة عثمانية، حيث عين خير الدين بربروس حاكما عليها بيلرباي . مرّت الجزائر أثناء الحكم العثماني  
بالمراحل التالية - : مرحلة البيلربايات 1588 - 1518 م

-مرحلة الباشوات 1659 - 1588 م

-مرحلة الأغوات 1671 - 1659 م

-مرحلة الدايات 1830 - 1671 م

وتم تقسيم الجزائر الى 4 بايلاكات مقاطعات دار السلطان وتشمل الجزائر العاصمة و ضواحيها ، وبايلك  
الشرق قسنطينة و بايلك الغرب مازونة ،معسكر، وهران وبايلك التيطري المدية، أما الجيش الجزائري  
يتكون من الجيش البري ويسمى المشاة( الانكشارية) ، الفرسان ( الصبايحية) ، المدفعيون، والجيش  
البحري يتكون من الأسطول البحري، عرفت الجزائر تطوّر وتتنوّع في الجانب الزراعي والصناعي حيث  
سادت الصناعة التقليدية والحرف ولكن لم تواكب التطور الحاصل في أوروبا، وتصدير المنتجات  
الفلاحية واستيراد المواد المصنعة . كان المجتمع الجزائري وفي تلك الحقبة مجتمع طبقي حيث % 90  
يعيشون في الريف و % 10 سكان المدن ( الكراغلة، اليهود، الأندلسيون)، وكان للمرأة مكانة واستقلالية  
مالية.

وساد حكم الداوي من سنة 1659 م 1830 - م وكان حكم غير مباشر و الداوي ينتخب، ووجدت فيه  
هيئات تنفيذية و استشارية تساعده من بينها الديوان ويضم قادة الجيش الانكشاري وهو صاحب السلطة  
الفعلية ومجلس النواب ويضم مساعدي الداوي، ويتمثلون في :**الخرناجي** :مسؤول المالية و الشؤون

الداخلية . الآغا :قائد الجيش الانكشاري ، ووكيل الخراج :جباة الضرائب، وخوجة الخيل :ويقود الأسطول البحري . البيتمالجي وهو مسؤول بالشؤون الخاصة بالعقود و المواريث، و كبار الموظفين يتمثلون في خوجة الباب وهو صاحب قصر والداي و خوجة الرحبة يسير أسواق الحبوب قائد المرسي مهمته مراقبة المبادلات التجارة .

ثم عرفت الجزائر قيام دولة الأمير عبد القادر من سنة 1847 - 1830 وتم الاعتراف بها من قبل فرنسا وتشمل ثلاث أرباع الجزائر وقعت فرنسا مع دولة الأمير معاهدتين: ديمتثال في 1834/02/26، ومعاهدة برالشما بتاريخ 1837/05/30 ، وأسس الأمير عبد القادر عدة هيئات لتسيير الدولة، وتتمثل في المؤسسات التنفيذية وهي :نظارة الداخلية ونظارة الخارجية و النظارة الحربية و نظارة الأوقاف و نظارة الخزينة الخاصة و نظارة العشور و الزكاة ، وأسس الهيئات التشريعية تتكون من 11 عضو من كبار الأئمة و الفقهاء يتأسسهم قاضي القضاة و أحكامه تصدر بالإجماع ، وأقام الهيئات القضائية تحت رئاسة رئيس مجلس الشورى وتفصل في القضايا المدنية و العسكرية في ان واحد ، وقسم الأمير عبد القادر دولته الى 08 مقاطعات يرأس كل مقاطعة خليفة.

وخلال العهد الاحتلال الفرنسي أصدرت مجموعة من القوانين، تفرض فيها سيطرتها وتضطهد بها الجزائريين نذكر منها قانون كريميو 1870 الذي عمل على تجنيس اليهود ومنحهم امتيازات وتحويلهم رعايا فرنسيين، ثم جاء قانون الأهالي 1871 أصدره الاحتلال الفرنسي والذي حول صلاحيات القضاء إلى الإدارة، التي جعلت الشعب الجزائري مجرد خدم لدى المعمرين الذين مكنهم هذا القانون من تملك الأراضي وتجريد الجزائريين من أراضيهم، والتمتع بالحقوق والحريات، ومراغبة تنقلاتهم .وقانون التجنيد الاجباري 1912 ، وقانون نزع ملكية الأراضي الصادر في 1873 ، قانون التجنيس 1865 ، وهو تشريع أعطى الجزائريين الحصول على الجنسية الفرنسية مقابل التخلي عن أحوالهم الشخصية وفرض

سلطتهم عليهم. وقانون 23 مارس 1882 قانون الحالة المدنية أو قانون الألقاب، حيث يضع لكل عائلة لقب بعد ما كان الاسم الثلاثي، وقانون 1938 الذي حظر استعمال اللغة العربية وتعليمها،

أما بعد استقلال الجزائر عام 1962 ، قامت بتمديد سريان التشريعات الفرنسية إلى ما بعد الاستقلال باستثناء ما يتعارض مع السيادة الوطنية وفقا للقانون رقم 62 - 157 المؤرخ في 1962 - 07 - 31 ، وذلك راجع إلى نقص الامكانيات، واتبعت النهج الاشتراكي.

وبعدها قررت الجزائر إصلاح القوانين السارية آنذاك بقوانين جديدة أتى على رأسها دستور 1963 الذي يعتبر دستور برنامج أي يغلب عليه الطابع الايديولوجي على الطابع القانوني، ويوجد في الأنظمة الاشتراكية، حيث دستور 1963 كرس الهج الاشتراكي وجعله هدفا ينبغي تحقيقه، وأقر نظام الحزب الواحد لتسيير الدولة.

كما نص الأمر 49-62 على التعيين المؤقت للإطارات الجزائرية في مناصب القضاء، مما ساعد على تحكم الجزائريين في القضاء في الشهور الأولى بعد الاستقلال، وقصد إحالة قضايا الجزائريين من محكمة النقض ومجلس الدولة الفرنسيين إلى الجهات القضائية الجزائرية تم إبرام بروتوكول مع فرنسا بتاريخ 1962/08/28 ، وعلى إثره أنشأ المجلس الأعلى(المحكمة العليا) بموجب القانون رقم 63-218 المؤرخ في 1963/08/28 والذي كان يتكون من أربعة غرف( غرفة القانون الخاص - الغرفة الاجتماعية - الغرفة الجنائية -الغرفة الإدارية )، وفي سنة 1965 صدر الأمر 278/65 المؤرخ في 1965/11/16 المتضمن التنظيم القضائي والذي بموجبه تبنت الجزائر نظام وحدة القضاء والذي استمر العمل به إلى غاية صدور دستور 1996 ، وقد كرس هذا الأخير نظام الازدواجية القضائية. وبدأت الدولة الجزائرية في إصدار العديد من القوانين في شتى المجالات فصدر على سبيل المثال القانون

المدني بموجب الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 ، وقانون الإجراءات المدنية  
66- 155 المؤرخ في 08 جوان 1966 وغيرها من القوانين.

وصدر في عام 1976 كل من الميثاق الوطني والدستور وقسم السلطات إلى ثلاث تنفيذية وتشريعية التي

فيها غرفة واحدة وهي المجلس الشعبي الوطني، وقضائية واعتمد الدستور عن طريق الاستفتاء الشعبي

19نوفمبر 1976 وأجريت عليه عدة تعديلات إلى غاية صدور دستور 1989 الذي كرس نظام التعددية

الحزبية، ثم دستور 1996 الذي جاء بتعديلات كثيرة منها تبني نظام ازدواجية القضاء واطافة غرفة ثانية

وهي مجلس الأمة بجانب المجلس الشعبي الوطني وغيرها، ثم جاء التعديلات الدستورية 2002 و2008

ثم تعديل 2016 ، وأخيرا التعديل الدستوري 2020 .

## خاتمة:

بعد التطرق بالدراسة إلى أهم المدونات والنظم القانونية ومجموعة العوامل التي أثرت فيها سلبا أو إيجابا عبر مختلف الحضارات القديمة الشرقية والغربية، والاسلامية والجزائرية، نجد بأن التشريع في شكله الحالي أو ما يسمى بالقانون الوضعي لم يأت نتيجة الصدفة بل تطور عبر مختلف الأزمنة متأثر بالعوامل والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات والدول.

كما نستنتج بأن القانون مبني على مبدأ التراكمية، فلولا القوانين السابقة لما عرفنا التشريع بشكله الحالي، فالنصوص القانونية في أي مجتمع تتأثر بتلك التي سبقتها، و في هذا الصدد نجد بأن القانون في أي دولة أو حضارة قد يأخذ بنفس النصوص السابقة، ويطبّقها أو قد يأخذ بما يتماشى ومجتمعه وعاداته و تقاليده ويترك ما هو على خلاف ذلك.

وقد لا حظنا أن التطور القانوني قد مس مختلف الأنظمة، فنجد في الشق العقابي أن العقوبات بعدما كانت وحشية تتنافى مع مبادئ الإنسانية، فكان الإنسان يعاقب بقسوة لأتفه الأسباب، فتطور النظام العقابي عبر مراحل مختلفة، محددًا نوع العقوبة أو الجزاء على حسب درجة جسامة الجريمة المرتكبة، فنلاحظ استبدال بعض العقوبات كالحرق وقطع الأعضاء والقتل بعقوبات مادية كالدية والغرامات والتعويض وصولا إلى العقوبات السالبة للحرية.

أما في الشق الاجتماعي، فنلاحظ كذلك تطور القوانين عبر مختلف الحضارات مما أدى إلى إعادة الكرامة للإنسان، وإزالة فكرة الطبقة إلى حد كبير في المجتمعات وما ترتب على ذلك من أثر إيجابي في اكتساب الحقوق و تحمل الالتزامات، بالإضافة إلى القضاء تدريجيا على المعاملة التمييزية للمرأة، فبعدما كانت لا تتمتع بأي حقوق، أصبحت بمرور الزمن تحض بمكانة مهمة مثلها مثل الرجل.

أما في الشق التشريعي، فنلاحظ تطور النصوص القانونية سواء من حيث المنهجية والتنظيم والصيغة وتعدد المواضيع التي تناولها، وخاصة بعد ما أصبحت تتمتع بالعمومية والتجريد، عكس ما كان عليه الحال سابقا، حيث كانت تعالج مسائل معينة بذاتها أو أشخاص معينين بذواتهم لا يمكن القياس عليها حالات أخرى.

أما في الشق القضائي، فتلاحظ فكرة القضاء عبر الحضارات، فبعدها كان يحتكرها رجال الدين في المعابد، ثم الحكام، أصبحت تمارس من قبل الأشخاص يتمتعون بالكفاءة بل تعددت أجهزة القضاء بتعدد نوع المنازعات التي يفصلون فيها.

وفي الأخير فإن التشريع الوضعي في عصرنا الحالي بدوره قد يتأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية و السياسية، فإن كنا نعتقد بكماله الى حد ما تماشيا مع مجتمعنا فإنه قد لا يكون كذلك مستقبلا.